

31 August 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وخمسة وتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد فايان - ماري أنكو.....(الكاميرون)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة وخمسة وتسعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعطي الكلمة مباشرة، لضيف الشرف، سعادة السيد هنري إيبّي أيسّي، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية الكاميرون. فلتتفضل معالي الوزير.

السيد هنري إيبّي أيسّي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. يطيب لي بادئ ذي بدء، أن أتقدم منكم بصفتي وزيراً للعلاقات الخارجية في الكاميرون، بواجب التهنية، وأنقل إليكم تحيات فخامة رئيس جمهورية الكاميرون السيد بول بيا، ورئيس السلك الدبلوماسي، الذي أوفدني لأكون معكم هنا في قصر الأمم لإظهار وتأكيد مدى اهتمامه شخصياً بالدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح، وللإعراب عن تمنياته الخالصة لكم بالتوفيق في جهودكم ومداولاتكم ومناقشاتكم. وأود أيضاً، أن أعرب عن امتنان الكاميرون الكبير للدول الأعضاء المرموقة في المؤتمر التي تمثلونها، على الثقة الكبيرة التي أولتموها إذ أنتم الفرصة للكاميرون لتكون أحد الرؤساء الستة للمؤتمر لعام ٢٠١٠. وأؤكد لكم أن بلادي ستبذل ما بوسعها لأداء واجباتها المتصلة بالمسؤوليات المناطة بها على أكمل وجه، مستعينة في ذلك، بما تقدمه جميع الدول الأعضاء في المؤتمر من دعم قيّم.

(تكلم بالإنكليزية)

أيها الجمع الموقر، يطيب لي في البداية، بصفتي وزيراً للعلاقات الخارجية في الكاميرون، وبمناسبة ترؤس الكاميرون لمؤتمر نزع السلاح، أن أعرب باسم وفد بلادي، عن تهانينا الحارة للمؤتمر، على إنجازاته السابقة، ولا سيما على نشره الوعي في العالم بشأن إشكالية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وأود في الوقت نفسه، أن أعرب عن امتنان وفدي الخالص وإعجابه بما بذله الرؤساء السابقون لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠ من جهود مخلصة لإحراز التقدم بأناة وروية وفي جو يطبعه التعاون والاحترام المتبادل.

وأود أن أشيد في هذا الصدد، بالجهود الملحوظة التي بذلها سفير بنغلاديش عبد الحنان محمد، وسفير بيلاروس ميخائيل خفوستوف، وسفير بلجيكا أليكس فان ميوفين، وسفير البرازيل لويز فيليبي دي ماسيدو سواريس، وسفير بلغاريا غانشو غانيف، وسفير الجزائر إدريس الجزائري، الذي يعود إليه الفضل في اعتماد برنامج عمل في عام ٢٠٠٩.

(تكلم بالفرنسية)

وتلتزم الكاميرون أسوة بغيرها من الدول الأعضاء في المؤتمر، التزاماً كاملاً، بالمثل العالمية لزع السلاح على الصعيد الدولي. وهي تؤيد رؤية قيام عالم آمن خال من أسلحة الدمار الشامل. ولهذا اختارت أن تساهم بحزم، بالاشتراك مع باقي دول العالم، في صياغة الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة والترويج لها واعتمادها. وقد انضمت من المنطلق ذاته

إلى جميع الصكوك القانونية المتعددة الأطراف التي أُجريت مؤتمراً نزع السلاح مفاوضات بشأنها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تشكل مجتمعة، "ركيزة" أخلاقية صلبة للسلام والأمن الدوليين اليوم.

ولنفس السبب، أيدت الكامبيرون بلا تحفظ كما تعلمون، الهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل من خلال الانضمام إلى معاهدة بليندانا لعام ١٩٩٦، التي تجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو ما يدعو إليه الاتحاد الأفريقي.

كما تبني بلدي الكامبيرون بوصفه عضواً في مجموعة الـ ٢١، القرار الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الخامس عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد في شرم الشيخ، بمصر، في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ولهذا السبب اختارت الكامبيرون، على سبيل المثال، التوصل إلى تسوية سلمية للزراع مع جارها الشقيقة جمهورية نيجيريا، بشأن شبه جزيرة باكاسي والحدود البرية والبحرية المشتركة بين البلدين.

غير أن الكامبيرون إذ تدعو إلى تحقيق الغاية المثلى وهي قيام عالم ينعم بالسلام ويكون بالتالي، خالياً من هذه الأسلحة البغيضة، فإنها تدرك أيضاً أن الدول والحكومات بحاجة إلى الموارد العسكرية اللازمة والمناسبة ليتسنى لها ضمان سلامة وأمن الشعوب التي تتحمل مسؤوليتها وضمن سيادة بلدانها واستقلالها؛ ولهذا تسعى الكامبيرون للحفاظ على توازن دقيق بين الحاجة إلى تعزيز نزع السلاح وضرورات ضمان استقرار وسيادة كل دولة.

إن مؤتمر نزع السلاح فرض أعباء ثقيلة فيما يتعلق بمهمته التاريخية والحليلة والنبيلة، تجعله يرقى إلى مستوى الآمال التي يعلقها عليه المجتمع الدولي بأسره. ولهذا يبدو لي، في ظل الصعوبات التي تواجه المؤتمر في هذه الأوقات المضطربة للغاية، أنه من المطلوب جداً أن يُوفق مؤتمر نزع السلاح في جهوده الحازمة للتغلب على هذه الصعوبات حتى يتسنى له الشروع في تجسيد مثله النبيلة على أرض الواقع.

ومع ذلك، فإن ثمة أسئلة لا مناص من طرحها من قبيل: هل يمكن أن يظل مؤتمر نزع السلاح محتفظاً بما يلزم من صلاحيات وشرعية لا ينازعه فيهما أحد، للسعي إلى ضمان الأمن الجماعي؟ وهو سؤال قد يسأله المرء. وهل ما زال الهيكل القانوني والتنظيمي للمؤتمر، والإرادة السياسية التي يركز إليها، يكفيان لضمان كفاءة المؤتمر وفعاليته؟ وهذا سؤال آخر قد يُطرح. وهل إن أساليب العمل المعتمدة في المؤتمر ما زالت تفي بالاحتياجات التي يملئها هذا الزمن الحافل بالتحديات الذي نعيشه؟ وهو أيضاً سؤال من المحتمل جداً أن يُطرح. وتلك قضايا لا بد لنا من التركيز عليها. وترحب الكامبيرون ترحيباً صادقاً بالقرار الحكيم الذي اتخذته الأمين العام للأمم المتحدة لعقد اجتماع في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن الموضوع المألوف المتعلق بـ "تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح".

وأود أن أعرب بالنيابة عن السلطات العليا في دولة الكاميرون، عن تهانتي الحارة لسعادة السيد بان كي مون على هذه المبادرة التي تنم عن بصيرة وتضعنا جميعاً أمام التحدي، وكلّي أمل في أن يتكلل اجتماع نيويورك بالنجاح. فهناك ضرورة ملحة إن لم تكن حتمية لإيجاد مخرج من المأزق الحالي حتى يتسنى لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف مهامه النبيلة والجليلة. وأقول نعم، يجب أن ينشط المؤتمر أعماله بشكل حقيقي بدلاً من أن يكتفي باستمرار وجوده ويركن إلى ما حققه في السابق من إنجازات تحظى بالاعتراف.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أشكر جميع أعضاء المؤتمر، ومن خلالهم، المجتمع الدولي على عزمهم الذي لا يكل في التداول والنقاش بشأن قضايا نزع السلاح من أجل جعل عالمنا أكثر أمناً.

إلا أن ما نحتاج إليه اليوم هو أن يتفاوض هذا المنتدى بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف التي تسهم في تعزيز أمن جميع الدول من خلال كسب التأييد لما أطلق عليه الأمين العام بان كي مون "سيادة القانون في مجال نزع السلاح".

فدعونا نقرر معاً أن نتحرك لتحقيق تقدم في هذا الاتجاه لنضمن للمجتمع الدولي بأسره مستقبلاً أكثر أمناً، وننظر فيما ينشأ من أثر إيجابي عن توزيع الموارد المالية توزيعاً أفضل لتحقيق التنمية في العالم، ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بوجه خاص.

وأنا على يقين والكاميرون كذلك، بأن ذلك سوف يتحقق بفضل إرادتنا السياسية المشتركة والقوية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا للتو إلى بيان معالي وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون. وما جاء في بيانه هو برهان إن كانت بنا حاجة إلى برهان، على التزام الكاميرون الذي لا تحفظ فيه، بقضية نزع السلاح. وأنا أشكركم سيدي، جزيل الشكر على كلامك الحصيف.

وأود الآن أن أطلب تعليق الجلسة لفترة وجيزة أرافق خلالها وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون إلى خارج القاعة ليعود إلى فندقه.

عُلفت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أعبر لكم في البداية، عن خالص شكري. وأشكركم جزيل الشكر على الثقة التي منحتوني إياها خلال اضطلاعي بمهام رئيس مؤتمر نزع السلاح. وإنه لشرف وامتيار أقبلهما بكل تواضع. وأنا هنا أمامكم اليوم لأؤكد بقدرتي القليل، أنني سأكون في خدمتكم لنعمل معاً يداً بيد، إن لم يكن من أجل تحقيق الأهداف المحددة لنا فعلى الأقل من أجل تحقيق تقدم بصفة عامة. وسوف تجددوني حاضراً لأستمع إلى هواجسكم وسوف ألتجأ إليكم أيضاً، طلباً لمشورتكم ومساهماتكم بما يخدم المصلحة العليا لأعضاء السلك الدبلوماسي في جنيف المجتمعين هنا في إطار مؤتمر نزع السلاح، ومصلحة مؤتمرنا بطبيعة الحال. وأشكركم جزيل الشكر.

ولنتقل الآن للنظر في البنود المدرجة في جدول أعمالنا. وأود أن أعتنم الفرصة هنا لأوجه كلمة وداع باسمي وباسمنا جميعاً وباسم سفراء الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى سفير السويد ماغنوس هيلجرين الذي سيذهب في إجازة تفرغ بعد أن عمل بلا كلل في جنيف طيلة السنوات الست الماضية.

وأتمنى له بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، كل النجاح في مساعيه المقبلة، وأنا على ثقة أننا سنسير نحن، أعضاء مؤتمر نزع السلاح، خلال فترة إجازته، على هدي خطاه حتى نتمكن أيضاً من المضي قدماً.

والآن أود أن أطلعكم على ما أرمي إلى تحقيقه بشأن المسائل الأربع التالية: أولاً، برنامج عملنا؛ وثانياً، عقد الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر بناء على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون؛ وثالثاً، الجلسات غير الرسمية المتعلقة بالبنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال، كما هو مبين في ورقة العمل CD/WP.560؛ وأخيراً، مشروع التقرير السنوي لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل أعتزم مواصلة المشاورات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح يحظى بقبول الجميع قبل نهاية هذه الدورة. وأود أن أوجه انتباهكم إلى أن هذه الدورة تنتهي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بجلسة المؤتمر والاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقدهما في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أحتاج إلى التشاور أكثر مع الوفود بخصوص "الشكل" نظراً لوجود اختلاف في الرأي بين المجموعات الإقليمية. فقد فهمت أن بعض الوفود تؤيد فكرة عقد جلسات "غير رسمية جانبية"، في حين تفضل وفود أخرى عقد جلسة عامة أو جلسة عادية غير رسمية. وآمل أن نتوصل معاً إلى اتفاق بشأن هذه المسألة ليتسنى إجراء هذا النقاش الهام في أقرب وقت ممكن. وآمل أن يتم ذلك قبل نهاية الأسبوع المقبل، إذا أمكن.

والآن، يسرني أن أبلغكم بخصوص الجلسات غير الرسمية التي عُقدت بشأن بنود جدول الأعمال من ١ إلى ٧ في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أنني تلقيت تقارير المنسقين السبعة جميعهم. وعملاً بالإجراءات المعمول بها في السنوات السابقة، وجهت رسالة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح لأنقل إليه ما جاء في التقارير. وقد تولى المنسقون بأنفسهم إعداد التقارير بقدر كبير من العناية والاهتمام بينما أخذت على عاتقي وضع اللمسات الأخيرة.

وثمة مسألة لا تقل أهمية تتعلق بمشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠ (CD/WP.561). فمشروع التقرير وُزع على الوفود بالأمس. وأعتقد أن لديكم جميعاً نسخة منه. وقد عمم باللغة الإنكليزية في البداية، لأن ترجمة الوثيقة إلى لغات أخرى سيستغرق بعض الوقت لأسباب كثيرة. إلا أنني أعتزم بدء النظر في التقرير في بداية الأسبوع المقبل، نظراً لما لتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ من أهمية بالغة. وأود في هذا الصدد، أن أذكركم

بأن أيام العمل في الأسبوع القادم ستكون قصيرة لأنه ستتخلله عطلتان رسميتان للأمم المتحدة: الأولى في يوم ٩ أيلول/سبتمبر. مناسبة عطلة يوم الصوم في جنيف، والثانية في يوم ١٠ أيلول/سبتمبر الذي سيصادف إن شاء الله، الاحتفالات المرتبطة بعطلة المسلمين بمناسبة عيد الفطر. وأناشد الوفود كذلك، أن تضع في اعتبارها أنه سيكون من الأفضل لو تتمكن من اعتماد التقرير السنوي في أقرب وقت ممكن، لأن هذا سيسهل مشاركتها في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

وأخيراً، أود أن ألفت انتباه الوفود إلى المذكرة الإعلامية المتعلقة بالاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر، والتي عُمت في قاعة الاجتماع. وسيقوم الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بتوفير مزيد من المعلومات إن اقتضى الأمر ذلك.

هذه هي إذن الملاحظات التي كنت أرغب في إبدائها في مستهل ترؤس المؤتمر. والآن، أعطي الكلمة لمن طلبها من الممثلين الموقرين. وتتضمن قائمة المتحدثين لـدي اليوم سعادة السيد رزلان إيشار جيني، نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية في إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية، أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم على تعاون وفد بلادي ودعمه الكاملين لكم في الاضطلاع بمهامكم. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني للسفير غانيف على الجهود الدؤبة التي بذلها أثناء تولي بلغايا الرئاسة، وكذلك للرؤساء السابقين على مساهماتهم بعزم في مؤتمر نزع السلاح.

ودعوني أذكرُ بادئ ذي بدء، بأن عام ٢٠١٠ يصادف الذكرى الثانية والثلاثين لصدور الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وهي وثيقة تاريخية عززت دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها في مجال نزع السلاح، وأرست آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة.

ولا تزال إندونيسيا تؤكد على أهمية وجدوى مؤتمر نزع السلاح، بصفته الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم المعنية بمعاهدة لترع السلاح، وكذلك هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح بصفته الهيئة المتخصصة التداولية داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لترع السلاح.

ولكن من الإنصاف القول إن العقد الماضي لم يشهد تقدماً فيما يتعلق بترع السلاح النووي. والمناخ السياسي في نيويورك وجنيف لم يسمح بما هو أكثر من صون المعاهدات الحالية ذات الصلة بترع السلاح وعدم الانتشار. وقد تبين حتى الآن، أنه يستعصي إحراز تقدم ملموس ونتائج ذات بال، في إطار آلية الأمم المتحدة لترع السلاح القائمة على التوافق.

ومع ذلك، فقد شهدنا هذا العام حدوث بعض التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح النووي، بدءاً بالتوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، ثم عقد مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن النووي، والنتائج الإيجابية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ونحن نرحب من جانبنا بكل الفرص التي تتاح للنهوض ببرنامج نزع السلاح المتعدد الأطراف. ولذلك، فإننا نعتقد أنه لا بد لنا من الاستفادة من الزخم الذي تولّد عن هذه الأحداث للمساهمة أكثر في الجهود الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

كما أننا لمسنا بصيصاً من الأمل عندما اعتمد المؤتمر برنامج العمل خلال دورة عام ٢٠٠٩، ولكننا نشعر بالأسف العميق لأن المؤتمر لم يفلح في الاتفاق على تنفيذه.

ولا تزال إندونيسيا قلقة للغاية بشأن الخطر المتمثل في استمرار وجود الأسلحة النووية بكثرة، وهي تعتبر أن تحقيق هدف الترع الكامل للسلاح النووي أولوية قصوى. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على بذل جهود ملموسة لترع السلاح بهدف الحد منها والقضاء على جميع أنواع الأسلحة النووية. ويجب أن نعمل معاً بصورة مكثفة لإعداد اتفاقية شاملة للأسلحة النووية تتضمن جدولاً زمنياً محدداً للتوصل إلى نزع السلاح النووي بالكامل.

وإذا ما قبلنا بالمبدأ القائل بأن إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، هي الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، فلا بد لنا من الاعتراف بأن مجرد إصدار الدولة الحائزة للأسلحة النووية لإعلان ليس كافياً ولا يفي بالمراد. ولذلك، نؤكد على المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أن تحصل من الدول الحائزة لهذه الأسلحة على ضمانات أمن غير مشروطة وملزمة قانونياً.

وفيما يخص المواد الانشطارية، تعرب إندونيسيا عن رغبتها في إبرام معاهدة تكون غير تمييزية ويمكن التحقق منها بشكل فعال. وينبغي ألا تقتصر المعاهدة على ما سيُنتج من هذه المواد بل أن تشمل أيضاً المخزونات الموجودة لضمان عدم استخدام هذه المواد أو تحويلها لإنتاج أسلحة نووية. ولذا، ينبغي أن تكون المعاهدة المتعلقة بالمواد الانشطارية بمثابة صك قانوني يتناول مسألتي عدم الانتشار وإزالة الأسلحة النووية.

وحيث إن دستورنا يقضي بتعزيز السلم والأمن الدوليين، فقد كنا دائماً نرى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل عنصراً أساسياً في النظام الدولي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي السابق، اختارت إندونيسيا بصفقتها دولة من الدول المدرجة في المرفق الثاني، أن تمتنع عن التصديق ما لم تصدق عليها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى التي تدعي امتلاكها للأسلحة النووية. لأن تلك الدول هي التي يجب أن تلتزم قبل غيرها، بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونعتقد أن هذا الموقف المبدئي قد حقق الغرض المنشود منه. واليوم، ترى حكومة إندونيسيا، في ضوء ما تحقق في عام ٢٠١٠، وبصيص الأمل الذي يلوح حالياً بشأن جدول أعمال نزع السلاح النووي، أنه بإمكانها الآن، تعزيز مساهمتها من خلال مباشرة عملية التصديق على المعاهدة. فقد انتهى زمن الانتظار وحق وقت العمل. وهذا سيشجع الدول الأخرى التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك.

وسوف ننتهز فرصة ترؤسنا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في العام المقبل لأخذ زمام المبادرة في حل القضايا العالقة من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

وقد أشرنا إلى هذه المسألة في الجلسة العامة المعقودة في ٢٤ أغسطس/آب ٢٠١٠ واستفدنا من المناقشة التي جرت بشأن التحضير لعقد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة. وإننا نؤيد مواصلة المناقشة في جلسة عامة بشأن المسائل المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى المقبل، وننتهز هذه الفرصة للإعراب عن وجهة نظرنا.

ونرحب بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بناء على توصية المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠، والغرض من عقد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف لترع السلاح، هو، كما ذكر في الدعوة الموجهة من الأمين العام، إتاحة فرصة فريدة لاستعراض أعمال مؤتمر نزع السلاح ومناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتنشيط عملها وبناء توافق في الآراء بشأن التحديات التي تواجه هيكل آلية نزع السلاح بشكل أعم.

ويجدونا الأمل في أن يعزز الاجتماع الجهود الرامية إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف. ولذلك، يجب ألا يدخل في عملية تفاوض موازية تتعلق بجميع المسائل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن الجلسة التي ستستغرق خمس ساعات المقرر عقدها في نيويورك الشهر المقبل، ليست ضماناً لخروج المؤتمر من المأزق الحالي. إلا أننا نرى أن ملخص الاجتماع لا بد أن يُجسد وجهات نظر الدول الأعضاء على نحو متوازن وشامل، ويعزز دور المؤتمر وأعماله حسب ما صدر به التكليف في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح.

ونأمل أيضاً أن يحشد الاجتماع الدعم لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة لترع السلاح لمناقشة المسائل والآليات ذات الصلة بترع السلاح على نحو شامل.

ونود أن نؤكد مجدداً على دعم الوفد الإندونيسي الكامل، ونعرب عن استعدادنا لمواصلة المشاورات بشأن أي مقترحات تهدف إلى تعزيز توافق الآراء حول برنامج العمل، كتلك المقترحات التي جرى تقديمها خلال دورة عام ٢٠٠٩. وتحقيقاً لهذه الغاية، نود أن نناشد الجميع في قاعة الاجتماع هذه إبداء المزيد من المرونة والإرادة السياسية حتى نتمكن من المضي قدماً، آخذين في الاعتبار أننا نتحمل مسؤولية تجاه المجتمع الدولي.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على أهمية إشراك الناس على المستوى الشعبي في هذه العملية. ونؤيد في هذا الصدد، تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح، ليس فقط لكسب التأييد على مستوى القاعدة الشعبية، وإنما اعترافاً كذلك، بقدرة المجتمع المدني على التوصل إلى أفكار خلاقة بشأن السبل الكفيلة بالدفع بالمناقشات في المؤتمر إلى الأمام. ونعتقد أن هذه المشاركة سوف تولد الزخم السياسي الذي نحن في أمس الحاجة إليه لدعم المؤتمر والمساهمة في إحرازه للتقدم.

وختاماً، دعونيؤكد مرة أخرى، على ضرورة عدم تضييع الزخم الذي تولّد هذا العام. إذ يجب ألا نترك هذه الأحداث تصبح غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق المقاصد النبيلة التي تمّ تحديدها قبل ٣٢ عاماً خلت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لكم سيدي، على كلامكم الذي ينم عن حكمة. ومؤتمر نزع السلاح الرقيق سيأخذ به. والآن، أعطي الكلمة لسعادة سفير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، السيد سو سي بيونغ.

السيد سو سي بيونغ (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، دعوني أقول في مستهل بياني، إنه لشرف لي أن أنضم إليكم اليوم بصفتي الممثل الدائم الجديد لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. واسمحوا لي أن أعرب بدوري عن تقديري لكم جميعاً على ترحابكم بانضمامي إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنتكم على توليكم الرئاسة، وأتمنى أن يكون التوفيق حليفكم في قيادتكم من البداية. وفي نفس الوقت، يثني وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على السيد هنري إيبّي أيسسي، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية الكاميرون، والسيد رزلان إيشار جيني، نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في إندونيسيا، على مداخلتيهما في هذه الجلسة العامة اليوم. وأود أن أعرب أيضاً، عن امتناني لجميع الرؤساء السابقين على بذلهم قصارى جهدهم، منذ بداية السنة، لضمان التقدم في أعمال المؤتمر.

إنّ نزع السلاح النووي يظل أولوية قصوى لضمان السلم والأمن في العالم لأنه يمثل مسألة ترتبط ارتباطاً مباشراً ببقاء الجنس البشري قبل أن ترتبط بالسلم والأمن في العالم. وقد رأت البشرية بأم العين ما تنطوي عليه الأسلحة النووية من أخطار عندما خلفت قنبلتان نوويتان ذلك الدمار المأساوي والوحشي في هيروشيما وناغاساكي في اليابان.

ولذلك، فإن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ترى بأن أولى المسائل التي ينبغي معالجتها فيما يتعلق بنزع السلاح، هي مسألة نزع السلاح النووي، لأنه حين تتم إزالة الترسنات النووية بالكامل يفضي ذلك إلى نزع السلاح النووي، وأنداك، يمكن القول إن الغرض من نزع السلاح قد تحقق.

ولذلك، فإنه من الملحّ معالجة المسألة المتعلقة بإزالة التهديدات النووية بجميع أنواعها، ووضع حدّ للتحسين النوعي للأسلحة النووية وسحب الأسلحة النووية المنتشرة في الخارج، وسحب المظلة النووية التي تعيش تحتها بلدان أخرى، وتقديم الضمانات الأمنية السلبية وما إلى ذلك.

ولا معنى لعدم الانتشار من دون نزع السلاح النووي لأنه لا يضمن السلم والأمن العالميين.

ويعتبر دور مؤتمر نزع السلاح، باعتباره آلية التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في هذا المجال، أساسياً للتوصل إلى نزع السلاح النووي، ولا سيما بالنسبة للجهود الدولية الرامية لضمان السلم والأمن في العالم. ويعلق المجتمع الدولي آمالاً كبيرة على مؤتمر نزع السلاح في بلوغ الهدف المتمثل في نزع الأسلحة النووية بشكل كامل في وقت قريب.

وفي هذا السياق، تبدي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية استعدادها لمناقشة جميع القضايا المتصلة بترع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، فور اعتماد برنامج عمل للمؤتمر.

ويرى وفد بلادي أن برنامج العمل ينبغي أن يكون شاملاً ومتوازناً، على نحو يجسد تماماً المصالح الأمنية لكل دولة ويحظى بقبول جميع الدول الأعضاء.

وينبغي أن يراعي مؤتمر نزع السلاح في ذلك، قاعدة توافق الآراء ويجري مناقشات صريحة من خلال طرح جميع القضايا بشفافية. وينبغي في الوقت نفسه، تجنب أي إجراءات من شأنها أن تؤثر سلباً على اعتماد برنامج العمل. وفي هذا الصدد، يهيب وفد بلدي بجميع الوفود إلى بذل ما في وسعها من أجل التوصل إلى أفضل حل ممكن.

وقد اتخذت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية موقفاً مماثلاً من أجل إحلال سلام دائم والتوصل إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا السياق، يجب إعطاء الأولوية لبناء الثقة بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة باعتبارهما الطرفان المسؤولين في المقام الأول عن إعادة عملية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة إلى المسار الصحيح. ويعتبر بناء الثقة بين الطرفين أولوية الأولويات ومفتاح الحل لهذه المشاكل.

ولبناء الثقة لا بد من إبرام معاهدة سلام بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة بهدف إنهاء حالة الحرب التي تسود في شبه الجزيرة، وتعتبر السبب الرئيسي وراء العداء بينهما. ولا سبيل إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة إلا بإبرام معاهدة سلام، كونها السبيل المقبول والواقعي.

والأوضاع الشاذة السائدة في الوقت الحاضر، بما في ذلك جميع أنواع المناورات العسكرية التي تُجرى حول شبه الجزيرة الكورية، تُبرهن على وجود حاجة ماسة إلى إبرام معاهدة السلام هذه. فلو أن السلام الدائم تحقق بالفعل، في شبه الجزيرة الكورية، ما كانت لتُطرح المسألة النووية ولا مسألة نزع السلاح النووي.

وختاماً، سيدي الرئيس، إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سوف تتعاون معكم وستواصل المشاركة بشكل بناء في أعمال مؤتمر نزع السلاح يوم الاثنين المقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكرك سيدي. وبصفتي رئيس المؤتمر، أرحب بكم أيما ترحيب هنا في جنيف وأهنتكم على تعيينكم في هذا المنصب الذي يلقي على كاهلك مسؤولية كبيرة. وما قلته كلاً ملهمٌ يجدر بنا جميعاً أن نتدبر فيه، وبودي لو يتوقف كل منا برهة ليتمعن في بيانكم ويعمل بمقتضاه، ولا سيما فيما يتعلق ببرنامج العمل، حتى يتسنى التوصل إلى نوع من الإجماع، وإن كان هشاً، وحتى نتمكن في ختام هذا الاجتماع، من اعتماد برنامج العمل الذي أشيع درساً. وشكراً جزيلاً لسعادتكم.

والآن أعطي الكلمة لسفير باكستان الموقر، السيد زامير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يطيب لي في مستهل كلامي، أن أتوجه إليكم بالتهنئة على تولي مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح بوصفكم الرئيس الأخير لدورة عام ٢٠١٠. ونحن على ثقة بأنكم سوف تتمكنون من تسيير أعمال المؤتمر بكفاءة مهنية. وهناك علاقات ثنائية ممتازة تربط بين باكستان والكاميرون. ونحن نرحب بحضور وزير خارجية الكاميرون المؤتمر لتدشين رئاسة الكاميرون ونقدر ذلك. ونؤكد لكم على كامل تعاوننا ومساعدتنا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً، للترحيب بنائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في إندونيسيا، والإشادة بالبيان الذي أدلى به. ونرحب بسفير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ونوجه تحية وداع مع الأسى لصديقنا ماغنوس هيلغرين من السويد.

وفي وقت سابق من شهر شباط/فبراير من هذا العام، أدليت ببيان مفصل في بداية دورة عام ٢٠١٠، شرحت فيه موقف باكستان من بنود جدول الأعمال التي تمثل جوهر عمل المؤتمر. وبما أننا اقتربنا الآن من نهاية دورة عام ٢٠١٠، فقد حان الوقت لتقييم التطورات التي استجذت خلال هذه الفترة.

إن مؤتمر نزع السلاح، كما نعلم جميعاً، لا يعمل بمعزل عن التأثيرات الخارجية. فمن الواضح أنه يتأثر بمختلف التطورات التي تحدث على الساحة الدولية. وقد قيل الكثير عن التطورات الإيجابية التي استجذت على الصعيد الدولي في سياق الحد من التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح والأمن النووي.

وقد كان من حسن حظنا نحن الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، أننا استفدنا من حكمة العديد من وزراء الخارجية وغيرهم من الشخصيات المرموقة الذين أدلوا بدلوهم في هذا المؤتمر. كما كانت الجلسات غير الرسمية التي عقدها المؤتمر بشأن مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال، ذات فائدة عظيمة في التعرف عن كثب، على مواقف الدول الأعضاء بشأن العديد من القضايا المهمة.

ولكن لا بد لنا أن نتفق مع الرأي القائل بأن التطورات الإيجابية التي شهدتها العالم فيما يتصل بأعمال مؤتمر نزع السلاح لم يكن لها أي أثر فيما يتعلق بتحقيق تقدم ملموس داخل هذه الهيئة. ونحن نأسف جميعاً لذلك، ولكن ينبغي لنا أن نتساءل عن السبب. لأن طرح السؤال وحده يجعلنا قادرين على كسر هذا الجمود في المستقبل.

وهناك في رأينا، ثلاثة أسباب وراء الجمود الذي طبع أعمال المؤتمر. يتمثل أولها في عدم ترجمة الأقوال النبيلة التي تناهت إلى أسماعنا على أعلى المستويات بشأن الحد من التسليح وعدم الانتشار ونزع السلاح، إلى أفعال. ولو أن ذلك تحقق، أما كان المؤتمر ليتقدم بشأن نزع السلاح النووي الذي يمثل البند الأساسي في جدول أعماله؟ غير أن المؤتمر لم يفعل شيئاً لكي تفي الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية بهذا الالتزام.

ويتمثل السبب الثاني لحالة الجمود في استمرار السياسات التمييزية التي تنتهجها بعض الدول في مجال التعاون النووي، وهو ما يتنافى بشكل صارخ مع النظام الدولي لعدم الانتشار ومع التزاماتها الدولية، وذلك على حساب المصالح الأمنية للدول المتضررة.

أما العامل الثالث فيكمين في رفض بعض الدول الإقرار بحقيقة أن وضع تدابير الحد من التسليح ونزع السلاح مرهون بمراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول والاستناد إلى مبدأ الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع.

إن هذه العوامل السلبية الثلاثة مجتمعة هي التي حالت دون اعتماد برنامج العمل. وسيكون من العصي على المؤتمر تحقيق تقدم جوهري ما لم تنتف هذه العوامل السلبية.

ومن المفارقة حقاً أن تلك الدول الأعضاء التي كانت أكثر حماساً في تحديد المسؤول عن حالة الجمود في المؤتمر هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن هذا الوضع جرّاء فعل أو تقصير. فقد قطعت بفصيح الكلام، عهداً على نفسها لمنع الانتشار ونزع السلاح داخل هذه الجمعية الموقرة، ثم راحت تنتهج خارج المؤتمر، سياسات لا وصف لها إلا الاستهتار والنفاق. فهي ضحت بمبادئ وضعتها بنفسها طلباً للمصلحة والنفوذ.

وقد ضمّنّا خطابنا في ١٨ شباط/فبراير من هذا العام، موقفنا وزكّيناه بالأسباب الوجيهة التي تجعل التفاوض بشأن إبرام معاهدة تكتفي بحظر ما سيُنتج في المستقبل، من المواد الانشطارية، يقوض أمننا من خلال تكريس الفجوة في المخزونات بمنطقتنا. وسوف تُعمّق اتفاقات التعاون النووي التمييزية التي أبرمت في المنطقة في الآونة الأخيرة، هذه الفجوة أكثر فأكثر وستغذي هواجسنا الأمنية. ولذلك، فإن إجراء مفاوضات لجرد إبرام معاهدة تقضي بوقف الإنتاج، هو أمر غير وارد ولا يلائمنا، ولا أهمية له من الناحية العملية، فيما يتعلق بالأمن الإقليمي والعالمي. وفي ظل هذه الظروف، أود أن أؤكد بشكل قاطع أن باكستان لا يمكن أن تتنازل بشأن مصالحها الأمنية وبشأن ضرورة المحافظة على حد أدنى يُعوّل عليه من الردع.

إن المناقشات غير الرسمية التي دارت في المؤتمر خلال هذه السنة بشأن مسألة المواد الانشطارية، أظهرت بوضوح، أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء يفضل إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية تحظر ما سيُنتج منها في المستقبل، وتسعى فضلاً عن ذلك، إلى تقليص المخزونات الحالية من المواد الانشطارية. وليس من معاهدة سوى هذه يمكن أن تعتبر بحق تدبيراً من تدابير نزع السلاح.

ومن جهة أخرى، لن يشكل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تقتصر على حظر ما سيُنتج منها في المستقبل، حتى خطوة على درب نزع السلاح، بالنظر إلى المخزونات الهائلة من المواد الانشطارية التي ستبقى في حوزة الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية، وهي مخزونات يمكن تحويلها إلى أسلحة في أي وقت.

لقد ذكرت بعض الوفود أن إدراج إشارة إلى ولاية شانون في برنامج العمل المقترح يضيف ما يُطلق عليه "الغموض البناء" الذي يسمح بإثارة مسألة المخزونات في المفاوضات بشأن المعاهدة المقترحة. ونحن نرى أن التحول النوعي الذي حدث في منطقتنا بسبب اتفاقات التعاون النووي التمييزية، لم يترك أي مجال لاعتماد هذا الغموض البناء. فالضرورات الأمنية تقتضي منا أن نحدد بوضوح كامل ومن البداية ما نتفاوض بشأنه.

وربما تكون هناك دول أعضاء انخدعت بسراب اسمه ولاية شانون، ولكن لا بد أن المناقشات غير الرسمية التي جرت مؤخراً، قد رفعت الغشاوة. وباكستان كانت تؤمن دائماً بأن الدول الأساسية الحائزة للأسلحة النووية لا تملك الاستعداد لإدراج مسألة الحد من المخزونات في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر المواد الانشطارية، وهي قالت ذلك مراراً وتكراراً. وحجة هذه الدول القائلة بأنه يمكن التوصل إلى الحد من المخزونات في إطار إجراءات تُتخذ من جانب واحد أو بصورة ثنائية هي حجة غير واقعية.

وقد اتضح من مناقشتنا ومن مساهمات الخبراء الفنيين بوجه خاص، أن الحجة القائلة بأنه لا سبيل إلى التحقق من تقليص المخزونات، هي حجة واهية. وبتنا اليوم نعلم أن التحقق على نحو موثوق من تقليص المخزونات، أمر ممكن.

وهناك بلدان في المقابل أعربت بوضوح عن رغبتها في مواصلة التفاوض بشأن معاهدة تعرف المواد الانشطارية تعريفاً ضيقاً وتحصر نطاق تطبيقها على الرغم من وجود مسوغات مشروعة للتوسع في وضع التعاريف ونطاق التطبيق. وتثير مسألة التحقق والإنفاذ شكوكاً قوية أيضاً لدى باكستان وبلدان عديدة أخرى، فيما يتعلق بنوايا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وأبرز ما في الأمر أن مواقف معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن مختلف جوانب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أي التعاريف والنطاق والتحقق وما إلى ذلك، تكاد تكون متطابقة. وبالتالي، يُخشى أن تقوم هذه القوى الحائزة للأسلحة النووية بتمرير

معاهدة محكمة وغير متوازنة لا تحمي سوى مصالحها. ومن المرجح كذلك، أن تتعرض الدول التي تبدي تحفظات للضغط من أجل قبول هذه المعاهدة غير المتوازنة، كما حدث لمجموعة موردي المواد النووية.

ومن المهم في هذا السياق، أن نتأمل في الوضع الحالي لنظام عدم الانتشار. وسيظهر لنا بوضوح، إذا ما تركنا التهليل والمراعاة جانباً، أن منح بعض الدول التي لم تنضم إلى معاهدة منع الانتشار إعفاءات خاصة، حول مجموعة موردي المواد النووية ومعاهدة منع الانتشار، إلى مهزلة. ويبدو أنه من المباح انتهاك جميع القواعد إذا كان الثمن مناسباً.

وعلاوة على ذلك، فإن من قبيل المفارقة أن تُحرم الدول التي انضمت إلى معاهدة منع الانتشار من فوائدها فيما يتعلق بالتعاون النووي للأغراض السلمية، بينما تستفيد دول من خارج المعاهدة ولها سجل حافل في مجال انتشار السلاح النووي، بشكل مزدوج من التعاون النووي الذي تتيحه لها العديد من الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار وفي مجموعة موردي المواد النووية. وهذا التمييز والكيل بكيلين يؤدي في نهاية المطاف، إلى نتائج عكسية.

ولذلك، فإن باكستان تعارض اضطراراً لا اختياراً، إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا تتحمل باكستان مسؤولية في ذلك بل إن من يتحملها هو البلدان التي دفعته شهوة السطوة والمصالح إلى إحداث تحول نوعي في البيئة الاستراتيجية بمنطقتنا، فقوضت بذلك الآلية الدولية لمنع الانتشار ونزع السلاح. بما في ذلك مؤتمّر نزع السلاح، إلى حد كبير.

وطالما عبرنا عن موقفنا بوضوح تام إزاء إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولكننا أوضحنا أيضاً، أن باكستان تملك الاستعداد الكامل لإحراز تقدم بشأن جميع المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ولا ينبغي أن يبقى المؤتمر رهينة لمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب ألا يُستخدم كمحفل للتفاوض بشأن مسألة واحدة فقط، وألا يُنظر إليه كهيئة أصابها الشلل إذا لم يتحقق التوافق في الآراء بشأن تلك المسألة. فهذه الجمعية الموقرة لديها جدول أعمال عريض وهدف عام أكبر وأشمل من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

فالغاية التي وُجد من أجلها المؤتمر هي التفاوض بشأن نزع السلاح النووي بشكل كامل. وتبقى تلك مهمته الأساسية. ولذلك، فإنه من المحزن أن يُقال إن الظروف قد تهيأت للتفاوض بشأن المعاهدة دون غيرها في الوقت الذي أُنعت فيه مسألة نزع السلاح النووي. لأن هذا الموقف ينطوي على مفارقة فيما يتعلق بنشأة المؤتمر من الأساس وبأدائه.

لقد انضممنا إلى مجموعة الـ ٢١ التي أعلنت بالإجماع تأييدها لبدء العمل بشأن نزع السلاح النووي. ونحن على استعداد أيضاً، للتفاوض بشأن الضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء. وإذا كانت لدى بعض الأعضاء أسباب وجيهة ومشروعة ليقصروا أعمال المؤتمر على هذه المسائل فعليهم أن يبدوا تلك الأسباب بوضوح لا لبس فيه مثلما فعلنا نحن فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأود كذلك، أن أشير مرة أخرى، إلى أنه ينبغي تحقيق تقدم بشأن بقية المسائل الأساسية الثلاث المعروضة على المؤتمر، لأن هذا المحفل سبق له أن عالجها في الماضي وينبغي أن يكون قادراً على القيام بذلك اليوم، لا سيما في ظل توفر مناخ دولي مؤات في الوقت الحاضر على ما يبدو.

والمؤتمر يجب أن يتقدم في رأينا، ويياشر العمل الموضوعي بشأن المسائل التي حظيت بتوافق الآراء. إذ ليس هناك ما يمنعنا من تحقيق تقدم بشأن البنود الأساسية المدرجة في جدول الأعمال ما دام التوافق بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم يتحقق.

وهناك وفود احتجت بأن برنامج العمل يمثل صفقة شاملة ولا يمكن تنفيذه من دون إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن الجدير بالذكر أن تلك الوفود نفسها عارضت بشدة في السابق، أي ربط بين المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وهذا التضارب والازدواجية يدعوان إلى الأسف.

وهناك في المؤتمر قوى كبرى دعت مع حلفاء لها إلى إعادة النظر في قواعده الإجرائية وفي مبدأ التوافق بوجه خاص، بسبب المأزق الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوفود ذاتها لم تشكك يوماً في مبدأ التوافق خلال السنوات العشر التي سبقت ٢٠٠٩، حين ظل المؤتمر معطلاً نتيجة سياسات بعض الأعضاء.

ومهما يكن من أمر، فإن مبدأ التوافق يبقى هو الدعامة الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح. وهو يحمي مصالح الجميع. ويمثل عامل التوازن الذي يمكن المؤتمر من العمل لضمان الأمن لجميع الدول. والمؤتمر وحده يستطيع تغيير قواعده الإجرائية استناداً إلى توافق الآراء.

وقد سمعنا أيضاً من يدعو إلى استلهم نموذج معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتقدم في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وقيل إنه بإمكان البلدان التي تملك نفس التوجه أن تشرع في التفاوض فيما بينها في إطار الجلسات العامة التي يعقدها المؤتمر. وأود تذكير الدول الأعضاء مع احترامي الشديد لها، بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تم التفاوض بشأنها في إطار اللجنة المخصصة المنبثقة عن مؤتمر السلاح استناداً إلى ولاية واضحة ومتفق عليها، وليس وفق مشيئة بعض الأعضاء. ويجب احترام النظام الداخلي للمؤتمر في جميع الظروف.

كما أن بعض الدول الأعضاء اقترحت أن يُنظر في خيارات أخرى للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بعد أن وصلت أعمال المؤتمر إلى طريق مسدود. ولا تزال باكستان ومعها عدد كبير من البلدان، ملتزمة التزاماً راسخاً بمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة لنزع السلاح. ولذلك، فإننا لن نستطيع المشاركة في أي مسعى يتعلق بالتفاوض لإبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية خارج إطار المؤتمر. ونحن على ثقة بأن هناك عدداً من البلدان الأخرى التي ستتخذ موقفاً مماثلاً.

وقبل أن أختتم، أود أن أعلق باختصار على اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة الداعي إلى عقد اجتماع لدعم أعمال مؤتمر نزع السلاح في نيويورك في يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأقل ما يقال إنه لا فائدة تُرجى من اجتماع يُعقد لنصف يوم ولا يُسمح لكبار المشاركين فيه بالحديث أكثر من بضع دقائق. وكان الأجدر أن يتم التخطيط والإعداد لعقد مثل هذا الاجتماع رفيع المستوى بشكل أفضل لضمان تحقيق نتائج ملموسة تكون على قدر مكانة الأمين العام وهيبته.

ويجب في رأينا، أن تُراعى الاعتبارات الأساسية التالية في تحقيق نتائج ملموسة من اجتماع كهذا. فأولاً، لن تكون هناك جدوى من أعمال المؤتمر والآلية الدولية لترع السلاح ككل إلا إذا كانت قائمة على ضمان الأمن لجميع الدول. وأي مبادرة تقوض أمن دولة من الدول لن يكتب لها النجاح.

وثانياً، هناك عدد من المسائل الحاسمة التي يتضمنها برنامج عمل المؤتمر بينما يتعين أن يُنظر في جميع المسائل على نحو متساو ومتوازن. ولا يجوز أن تعامل أي مسألة معاملة تفضيلية على حساب البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال.

وثالثاً، هناك دول مستعدة مع الأسف، للتفاوض بشأن مسألة واحدة فقط في المعاهدة، بينما يتم استبعاد مسائل أساسية أخرى أو يتم تناولها في إطار المناقشات فحسب.

ورابعاً، يجب ألا تصل أعمال مؤتمر نزع السلاح إلى طريق مسدود لعدم إحراز تقدم بشأن مسألة من المسائل نتيجة هواجس أمنية تقض مضجع الدول. لأنه من الجائز بل من اللازم تناول المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعماله، لا سيما وأنها أُدرجت فيه منذ إنشائه.

وخامساً، لم يصل المؤتمر إلى طريق مسدود بسبب قواعده الإجرائية أو بسبب طرائق العمل المتبعة فيه وإنما بسبب الهواجس الأمنية للدول. وعليه، ينبغي معالجة هذه الهواجس الأمنية من أجل تيسير أعمال المؤتمر.

وسادساً، ستشكل أي محاولة لتعديل القواعد الإجرائية، ولا سيما قاعدة توافق الآراء، تقويضاً لمؤتمر نزع السلاح، وستلحق ضرراً بالغاً بآلية نزع السلاح العالمية.

وأخيراً، لئن كان من شأن الاجتماع الذي دعا إليه الأمين العام أن يتيح إجراء مناقشات مجدية، فإن عقد دورة استثنائية رابعة تُكرّس لترع السلاح عملاً باقتراح باكستان وعدد من البلدان الأخرى، من شأنه أن يعزز أكثر الجهود الكبيرة المبذولة في إطار تنشيط أعمال المؤتمر والمضي قدماً في إجراءات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ومن المؤسف أنه لا توجد فكرة واضحة في الظروف الراهنة، عن النتائج الموضوعية للاجتماع رفيع المستوى. وإذا كانت هذه النتائج تتمثل في موجز يعده الأمين العام، فهل سيكون له أي قيمة ملزمة للدول الأعضاء؟ وإذا لم يتسن لنا نحن أو للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز المشاركة في صياغته، فإن النتائج لن تكون ملزمة لنا بالتأكيد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لك سعادة السفير أكرم، على مداخلتك المستفيضة والمتعمقة. وهي مداخله جديرة بأن يتمعن فيها كل واحد فينا.

والآن، أعطي الكلمة لسفير السويد، السيد ماغنوس هلغرين الذي يغادرنا. وكلنا آذان صاغية.

السيد هلغرين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يطيب لي في البداية، بما أنها المرة الأولى والأخيرة التي أتكلم فيها أثناء توليكم الرئاسة، أن أتمنى لكم كل التوفيق في مهمتكم العظيمة خلال ما تبقى من مدة الدورة، وأؤكد لكم دعم وفد السويد الكامل لأعمالكم. كما أود أن أشكركم وسفير باكستان على العبارات الرقيقة التي وجهتماها لي في وقت سابق اليوم، وأرحب بسفير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الجديد في هذا المؤتمر. لقد حان الوقت الآن، بعد أن نلت شرف تمثيل بلادي في هذا المؤتمر لما يزيد عن ست سنوات، لإبداء بعض الملاحظات الشخصية وأنا أودعكم.

إنني أشعر وأنا أغادر المؤتمر كغيري من زملاء كثير، بمشاعر مختلطة تعتمل في صدري تتراوح بين الأسى بسبب عجز المؤتمر عن تحقيق أي مساهمة تذكر في إحلال السلام والأمن في العالم لأكثر من عقد من الزمن؛ والإحباط لأن كل الجهود التي بذلناها جميعاً بشكل أو بآخر، من أجل كسر الجمود قد ذهبت سدى؛ بل إنني أشعر أحياناً، بالغضب لأن الموارد البشرية والمالية التي كان من الممكن أن تُستغل بشكل أفضل قد بُدّدت عن عمد. غير أن أهم ما في الأمر، أنني أغادر وأنا على يقين بأن العمل المتعدد الأطراف الذي يُفترض أن يضطلع به المؤتمر هو عمل مهم أكثر من أي وقت مضى، وبأن ثمة فرص سانحة ينبغي أن ننتهزها.

لقد اتسمت السنوات الأولى التي قضيتها هنا بما أسميه "النقاش العقيم حول نزع السلاح النووي مقابل عدم انتشار الأسلحة النووية". وأنكر البعض وجود ترابط متين بين الحلولة دون مزيد من الانتشار من جهة، وعكس مسار الانتشار الذي حدث منذ عام ١٩٤٥، أو ما نطلق عليه عادة عبارة نزع السلاح، من جهة أخرى. وساد جو من الريبة جعل الوفود تتمترس وراء مواقف قديمة. وقبول ما طُرح من أفكار ومقترحات خلاقة بالرفض من قبل الدول التي يناسبها استمرار الوضع القائم والدول التي لديها تطلعات غير واقعية. وفي ظل هذه الظروف، لم يفاجأ أحد بحالة الجمود التي شهدتها المؤتمر طيلة تلك السنوات، وبفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها لعام ١٩٩٥، على سبيل المثال.

ولم يتبدل الوضع الكارثي الذي ساد مجال الحد من الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف، من خلال مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة عدم الانتشار فقط بطبيعة الحال. فأنا شخصياً إن أنس لا أنسى من تلك السنوات التي قضيتها في جنيف، أن وفد بلادي بذل جهوداً إلى جانب وفود أخرى، لتنسيق الدعوة إلى ولاية تفاوضية بشأن الذخائر العنقودية

لدى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهي دعوة وُجّهت في ضوء الأدلة التي تم جمعها من ساحات المعارك والآثار غير المقبولة التي يمكن أن تخلفها أنواع معينة من الذخائر العنقودية على الإنسان. والمؤسف أن ما أسمىه آنذاك، "تحالف عدم الراغبين" وقف في وجه انطلاق المفاوضات في إطار الأمم المتحدة. غير أن النداء الإنساني لاتخاذ إجراءات كان قوياً، وها نحن لدينا اليوم اتفاقية الذخائر العنقودية التي جرى التفاوض بشأنها في إطار عملية مخصصة خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، قام كثيرون ممن احتاروا الجمود لاتفاقية الأسلحة التقليدية، بالانضمام إلينا في الآخر، كأبطال الإجراءات التي أُتخذت بشأن الذخائر العنقودية في إطار الأمم المتحدة أيضاً، وهذه مفارقة إلى حد ما. وأنا آمل صادقاً أن نكون قد استخلصنا العبر المفيدة من هذه التجربة فيما يتعلق بالمسائل المطروحة للنقاش في مؤتمر نزع السلاح.

واليوم وأنا أهم بمغادرة المؤتمر، يبدو المناخ الدولي مؤاتياً أكثر لتحقيق تقدم في محالي نزع السلاح والحد من التسليح. والعالم متلهف إلى رؤية إنجازات المؤتمر. ومن نافلة القول إن مهمة مؤتمر نزع السلاح هي التفاوض بشأن تعهدات ملزمة قانونياً. وهناك العديد من المقترحات التي تم طرحها على مدى عقد من الزمن. وأود لو سمحتم لي، أن أتناول بعضاً منها بإيجاز.

إن الحفاظ على الفضاء الخارجي لكي يستفيد جيلنا وتستفيد أجيال المستقبل من إمكاناته استفادة كاملة لتحقيق تقدم تكنولوجي يخدم الأغراض السلمية، هو أمر بالغ الأهمية في نظري. ومن الواضح أن ثمة حاجة لتعزيز النظام القانوني الدولي الذي يهدف إلى حماية بيئة هذا الفضاء الهشة للغاية. ولا بد من منع نشر الأسلحة الهجومية في الفضاء وتهديد أو مهاجمة السواتل وغير ذلك من الأنشطة العسكرية التي تولد الحطام قبل فوات الأوان. وأكرر أنه يجب أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه التحديات قبل فوات الأوان. وسيكون مؤتمر نزع السلاح الذي يضم الدول الرئيسية المرتادة للفضاء، خير محفل للقيام بعمل كهذا. ولكن إذا لم يتحقق شيء هنا، فأنا على يقين بأنه سيتم سبُّ سبل أخرى لتحريك سير الأمور. ويمثل الفضاء الخارجي شأنه شأن تغير المناخ، مسألة تهم الأجيال.

وفي عصر السلاح النووي، يُعدُّ من باب النكت بالعهد عدم تقديم ضمانات أمن سلبية متعددة الأطراف تكون ملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تقي بما يقع عليها من التزامات بموجب صفقة معاهدة عدم الانتشار. وهو أمر يعتبره كثيرون عقبة كأداء في نظام عدم الانتشار. بيد أن تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة في المؤتمر، يحتاج إلى حدوث تحول مذهبي في الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية وإلى طرق مبتكرة للتعامل مع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، فأنا أطرح هذا السؤال: هل يكون مؤتمر نزع السلاح المكان الأنسب لحل هذه القضايا؟ وجوابي هو: ربما، غير أنني شخصياً، لست مقتنعاً بذلك بعد، بعد ست سنوات أمضيته هنا.

إن استمرار إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة يتنافى في رأيي، مع الالتزام بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وهناك إجماع دولي واسع بشأن ضرورة وضع غطاء قانوني لإنتاج المواد الانشطارية وكذلك، معالجة ما حُزِنَ منها في السابق على النحو الواجب. وقد تعزز هذا الانطباع من خلال المناقشات غير الرسمية بشأن هذا الموضوع التي تشرفت بترؤسها هذا العام في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولا بد أن أضيف أن ما أتذكره عما دار في هذه المناقشات يختلف عما سمعناه من سفير باكستان الموقر اليوم.

ولا بد من الاعتراف بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قد لا يكون الخطوة الأهم التي تمهد الطريق لإزالة الأسلحة النووية تماماً، ولكن من الواضح أنها ستمثل مساهمة كبيرة وضرورية في تحقيق الهدف المتمثل في نزع الأسلحة النووية بشكل كامل وفي ديمومته. وستكون هذه المعاهدة بمثابة صفقة لا خاسر فيها بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إذ لن تترتب علينا أي التزامات إضافية، وستفرض قيود جديدة فيما يتعلق بقدرات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبإمكانني أن أفهم موقف دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تواصل إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في تلك الأسلحة، إذا ما اعتبرت أن الانضمام إلى معاهدة كهذه من شأنه أن يهدد مصالحها الأمنية على المدى القصير، كما سمعنا اليوم. غير أنني أشعر بالحيرة إزاء رفض بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لفكرة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها "أولوية غربية" كما قيل. فمتى كانت معاهدة كهذه أو أي من التدابير العملية الأخرى التي تهدف إلى إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل، لا تخدم قضية عالمية.

ومع تواصل عملية نزع السلاح لتحقيق الهدف المتمثل في نزع الأسلحة النووية بشكل كامل، أعتقد أننا سنصل إلى مرحلة تلمس فيها جميع الأطراف الرئيسية وجود حاجة إلى التفاوض بشأن إرساء نظام قانوني متعدد الأطراف يتجاوز معاهدة عدم الانتشار. وربما جاز لي أن أصف ذلك بالصفقة الأكبر. وأتمنى صادقاً أن يكتب الاستمرار لمؤتمر نزع السلاح ليطلق في اللحظة المناسبة، صافرة انطلاق المفاوضات لإبرام اتفاقية إطارية كهذه بشأن الأسلحة النووية.

وحتى في يومنا هذا تكاد جميع الدول الأطراف في المؤتمر تكون مستعدة للشروع في التفاوض بشأن جزء من الكل هو على صغره جزء مهم وأعني بذلك معاهدة حظر المواد الانشطارية. وقد سمعنا اليوم أن دولة من الدول الأعضاء تعارض هذه الفكرة، وها نحن ذا، مكانك راوح! وهذا يدفعني إلى أن أفسر ما يطلق عليه "قاعدة التوافق" التي أرساها مؤتمر نزع السلاح على مر السنين، على أنه حق مطلق في النقص تستخدمه جميع الدول الأعضاء دون تردد فيما يتعلق بكافة المسائل، الموضوعي منها والإجرائي، عظم شأنها أو صغر، لا باعتباره التزاماً بالعمل من أجل التوصل إلى حلول معقولة يمكن أن يقبل بها الجميع في بيئة أمنية دولية متغيرة. بل إنه حين يتعلق الأمر بحماية المصالح الأمنية الوطنية في إطار التفاوض

بشأن إبرام معاهدة، يُصبح حق النقض ثلاثة حقوق: هي حق منع انطلاق المفاوضات وحق اعتراض السبيل أمام قبول نص المعاهدة أياً كان مضمونه، وأخيراً، حق اختيار الامتناع عن التصديق على المعاهدة المعتمدة. وأنا أوجه نداءً عاجلاً إلى الدول التي تعيق اعتماد برنامج عمل لنا الحاضرة هنا اليوم، من أجل أن ننظر في إمكانية الامتناع عن استخدام "حق النقض الأول"، لأنني مقتنع بأن المصالح الأمنية الوطنية، التي يمكن أن تتغير مع الزمن، بالإمكان حمايتها عند الاقتضاء، باستخدام حقّي النقض الآخرين.

إن وضع مؤتمر نزع السلاح بات في نظري، على شفا الانهيار. ولا بد من تنازل. ففي ظل التحسن الذي شهدته البيئة الدولية في مجال نزع السلاح والحد من التسلح خلال العامين الأخيرين، لم يعد استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، أو ما يمكن أن نسميه "استمرار الجمود"، خياراً مطروحاً. ولذلك، أرحب كثيراً بأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة في يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، بتوجيه انتباه قادتنا السياسيين إلى الوضع الحرج، وإلى الإمكانيات العظيمة التي ينطوي عليها مؤتمر نزع السلاح. وإذا خرجت دورة المؤتمر لعام ٢٠١١ من دون نتائج مرة أخرى، فإن ذلك سيقوض بشدة حظوظ هذه "الهيئة الموقرة" في الحفاظ على مكانتها بصفتها المحفل الدائم التابع للأمم المتحدة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

وسيكون ذلك مؤسفاً للغاية لأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال يمثل فكرة عظيمة وأداة نبيلة ليبتها تُستخدم في ما خلقت لأجله. فالخبرة الدبلوماسية والعسكرية والقانونية والفنية المجتمعة في هذه القاعة تثير الإعجاب. وما يسود بين الدبلوماسيين والخبراء في مؤتمر نزع السلاح من روح المهنية والتفاني في العمل وحس المسؤولية الجماعية، يخلق جواً يتيح التوصل إلى حلول مبتكرة للتحديات الأمنية المشتركة.

وقد مرت ١٣ سنة كانت سنوات عجاف لكنها لم تنل من خصائص المؤتمر هذه. وقد شرفني بالفعل أن أتعرف إليكم وأعمل معكم وأتعلم منكم جميعاً. وأنا أشكركم على هذا جزيل الشكر.

وعلاوة على ذلك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام للمؤتمر وأعضاء الأمانة كافة على ما قدموه لنا من دعم. والشكر موصول كذلك، للمتترجمين الفوريين الذين أضفوا معنى على كلامنا الذي كان يطول ويكتنفه الغموض أحياناً.

وأخيراً، أوجه شكري الخاص لممثلي المجتمع المدني الجالسين هناك في الشرفة. فأنا معجب بمثابرتكم وأشكركم لأنكم لم تتخلوا بعد عن المؤتمر. كما أنحنى إجلالاً للموقع الإلكتروني الرائع: ("بلوغ الإرادة الحاسمة") Reaching Critical Will، الذي كان لي خير معين في حياتي المهنية خلال هذه السنوات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سعادة السفير هيلغرين، أعتقد أنني أتحدث بلسان الجميع حينما أقول إننا سنفتقدكم. فجودة البيان الذي أدليتم به وعمق بُعده ومضمونه تؤكد ذلك، إذ إنه يستحق منا جميعاً التفكير والتأمل. اسمحوا لي، يا سعادة السفير، أن أتمنى لكم مرةً أخرى عامَ تفرُّغٍ سعيد. وأعزّ ما نتمناه هو أن يظل بوسعكم الانضمام إلينا هنا في مؤتمر نزع السلاح كي يتسنى لكم مواصلة إرشادنا ببصيرتكم. شكراً لكم، يا سعادة السفير.

(تكلم بالإنكليزية)

والآن، أدعو ممثل جنوب أفريقيا الموقر إلى التحدث.

السيد كومبينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أهنيكم بتوليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. فمستوى تمثيل القارة الأفريقية محدود في المؤتمر، لذا، فإن رؤية ممثل أفريقي زميل يترأس أعمال المؤتمر مدعاة للسرور دوماً. وأود أن أؤكد لكم تعاون جنوب أفريقيا ودعمها الكاملين خلال هذا الجزء الأخير من دورة عام ٢٠١٠.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا لمشاركة وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون، السيد إيسبي أيسبي، في اجتماع اليوم، وأود أن أرحب بسفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مؤتمر نزع السلاح وأؤكد له تعاون وفدنا الكامل معه.

بادئ ذي بدء، دعوني أضرم صوتي أيضاً إلى الآراء التي عبّر عنها من سبقوني من المتكلمين فيما يتعلق بمدى أولوية تدابير نزع السلاح النووي وضرورتها الملحة، ولا سيما في سياق مؤتمر نزع السلاح. فمنذ إنشاء المؤتمر في عام ١٩٧٩، وقد اعترف به بوصفه الحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح. وهو بذلك يتحمل مسؤولية خاصة. وقد عجز المؤتمر لسنواتٍ كثيرة الآن عن الوفاء بولايته الأساسية، ألا وهي إجراء المفاوضات، ويُعزى ذلك أساساً إلى تواصل النقاش الإجرائي، الذي حال دون إحراز أيّ تقدم بشأن المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعماله.

وقد لاح للمجتمع الدولي بصيص من الأمل في التقدم باعتماد برنامج عمل خلال عام ٢٠٠٩، بعد سنواتٍ كثيرة من الجمود، وعهدٍ اتّسم باللجوء إلى المبادرات الأحادية وغيرها من المبادرات المحدودة التي لم تُخدم دوماً مصالحنا الأمنية الجماعية.

وقد كان عام ٢٠١٠ عاماً محبطاً للمؤتمر كغيره من الأعوام، ونحن نؤيد تماماً الرأي الذي يذهب إليه كثيرون في هذه الهيئة وهو أنه لم يعد يمكن بعد اليوم القيام بالعمل كالمعتاد، كما قال السيد هيلغرين أيضاً.

وما برحت جنوب أفريقيا تحتجّ بأن شواغلنا الأمنية الجماعية تستلزم حلولاً جماعية مستدامة لا تأخذ في الحسبان فقط الاحتياجات الأمنية الفردية لتلك الدول التي لا تزال تتأثر بالسلطة في نظام دولي غير متكافئ، بل تأخذ في الحسبان أيضاً الاحتياجات التي

تعكس مصالحنا الأمنية المشتركة. وفيما تعترف جنوب أفريقيا بنواحي قصورها وحاجتها إلى الإصلاح، تظل ملتزمة بتعزيز النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك في مجال نزع السلاح.

ولم يُفلح تواصل الجدل حول المسائل الإجرائية داخل مؤتمر نزع السلاح إلا في تقويض دور هذا المحفل المهم. وتعتقد جنوب أفريقيا أنه قد حان الوقت لتتدبر بعين ناقدة النهج الذي انتهجناه إبان العقد الأخير ونُعم النظر في مسألتي برنامج العمل السنوي وكيفية تحسين أساليب عمل المؤتمر.

وأود أن أوضح أننا لسنا بصدد الاضطلاع بأي عملية تنقيح للنظام الداخلي للمؤتمر، بما في ذلك لقاعدة توافق الآراء. فما نفكر فيه هو إلقاء نظرة تأملية نقدية على النهج الذي انتهجناه من أجل وضع برنامج عمل، وهو ما ينبغي أن يكون أداة تمكننا من هيكلة عملنا في مستهل كل دورة، لا عقبة تعرقل تقدمنا.

وقد ذهب البعض في هذا المحفل إلى أن حالة الجمود الراهنة التي يشهدها المؤتمر ليست إلا مجرد انعكاس لواقع خارجي يستدعي اهتمامنا. ولذلك، فما يلزم، وفقاً لأصحاب هذا الرأي، هو الثبات على الإيمان بأن مؤتمر نزع السلاح سيُباشر أعماله حقاً حينما يُقدَّر له ذلك. وذهب آخرون إلى أن المؤتمر ناشئ عن إيقاع الواقع الخارجي. وما يلزمنا هو النظر فيما إذا كان هذا المأزق الحالي قد يستمر أو أن المؤتمر قادرٌ حقاً على التصدي للتحديات الخطيرة التي لا تزال قائمة في ميدان نزع السلاح.

وهنا، في هذا السياق، يتجلى ترحيبنا بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى يهدف إلى إنعاش عمل مؤتمر نزع السلاح، والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ونأمل أن تغتنم الوفود كافة هذه الفرصة لتجدد الزخم نحو إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح يُسهم في تحقيق مزيد من الأمن للجميع.

فترع السلاح ليس حِكراً على القوى العظمى العسكرية أو على تلك الدول الممثلة في مؤتمر نزع السلاح فحسب؛ إنما هو شأن جميع الأطراف التي تسعى إلى تحقيق عالم أفضل وأكثر أمناً من حكومات ومنظمات للمجتمع المدني والمواطنين العاديين.

ونحن نتطلع إلى المزيد من الالتزام من جانب الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، والتواصل مع بعضها بعضاً، وعلى نطاق أوسع، مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، من أجل استقصاء الفرص التي تحقق مصالحنا الأمنية الجماعية.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أشكر السيد ماغنوس هيلجرين على إسهامه في أعمال المؤتمر، وعلى روح التعاون والزمالة التي أبداهما. ونتمنى له كل الخير في مساعيه المستقبلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً للسيد كومبرينك، ممثل جنوب أفريقيا الموقر، وأعطي الكلمة الآن لسفير النمسا الموقر. تفضل، يا سعادة السفير شتروغال.

السيد شتروغال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، دعوني أستهل كلمتي بتهنئتكم بتوليكم الرئاسة وأتقدم إليكم بأطيب تمنياتنا لكم بالنجاح. وأنا أعني جيداً، إذ كنت في منصبك منذ عام فقط، الصعوبات التي تواجهونها وأود، لذلك، أن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لمساعدكم.

كما أود أن أشكركم على دعوة وزير خارجية الكاميرون ونائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في إندونيسيا، وأن أرحب بانضمام سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجديد إلى هيئتنا.

كما أشكر سلفكم، ولا سيما، السفير غانيف، الذي أتاح لنا الأسبوع الماضي فحسب الفرصة لمناقشة الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في ٢٤ أيلول/سبتمبر، والذي سأعاهد الإشارة إليه.

لقد أيدت النمسا دوماً وبشدّة قضية نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وهي ترحب بتزايد الاهتمام والزخم السياسي اللذين تشهدهما هذه القضية. كما أن نجاح اختتام المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان مشجعاً لها. وقد حان الوقت حقاً هذا العام، عام الذكرى الخامسة والستين لقصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية، ليتحرك مؤتمر نزع السلاح وينهض بمسؤوليته بوصفه المحفل التفاوضي الدائم الوحيد. فقد ظل المؤتمر لأكثر من عقدٍ من الزمن ينعقد بانتظام، لكنه لا يتفاوض، فكما قال بعض زملائنا للتو، إن المؤتمر لا يفي بولايته، بل يخاطر بأن يصبح هو بحد ذاته النهاية.

وانطلاقاً من هذه الخلفية يجيء ترحاب النمسا الحار بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إنعاش قضية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف ومؤتمر نزع السلاح. فهو انعكاس لاهتمامه العام بالقضية، وأود أن أشكره على الوقت الذي يكرّسه لأعمالنا. ويتطلّع وفدي بالتأكيد في هذا المحفل ومع الوفود كافة إلى مواصلة النقاش المتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى وبتناجحه المحتملة كذلك، إذا ما رأيتم، يا سيادة الرئيس، أن الضرورة تستدعي عقد اجتماع غير رسمي آخر. كما يشكر وفدي الأمين العام للأمم المتحدة على المذكرة الإعلامية المعمّمة.

ودعوني أتناول موضوعاً آخر وهو مشاركة المجتمع المدني في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ففي وقت سابق من هذا العام، في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سلّم المجتمع الدولي بالدور المهم الذي يضطلع به المجتمع المدني وشدّد على أن نزع السلاح النووي وتحقيق السلم والأمن لعالم خالٍ من الأسلحة النووية سيسلّزم الانفتاح والتعاون. وفي الإجراء ١٩ من خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي، اتفقت الدول على أهمية التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني. وأقول مرةً أخرى، إنه بينما يؤمن وفدي بأن عقد اجتماع غير رسمي هو حق من حقوق الرئيس، يرحب وفدي حتماً بإجراء مناقشة بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية. وتدعم النمسا، من جانبها، انخراط المجتمع المدني ومشاركته على نحو أوثق في أعمال المؤتمر، كما ذكر وفدي في مناسبات سابقة.

وعن موضوع الانفتاح والتعاون، اسمحو لي أن أشير أيضاً إلى البيان المشترك الصادر عن البلدان المراقبة الأسبوع الماضي الذي قرأه علينا سفير صربيا الموقر. إذ ترى النمسا أن نزع السلاح النووي هو شأننا جميعاً، وأنا لا يمكن أن نستبعد من مداولتنا الأغلبية العظمى من الدول. فباستبعاد هذه الدول ومنظمات المجتمع المدني من أعمالنا، وبعدم منحهما حقهما الكامل في المشاركة على نحو ملائم في اجتماعاتنا إنما نحرم أنفسنا من الاستفادة من أفكارهما ومعارفهما وخبرائهما. إذ يفوق عدد أعضاء مجموعة الدول المراقبة الآن عدد أعضاء أي مجموعة إقليمية أخرى في مؤتمر نزع السلاح، لكن الأهم من ذلك هو أنها تضمّ دولاً من مناطق شتى يربطها هدف مشترك. وأظن أن هذا أمر ينبغي أن نطمح إليه جميعاً في مساعيها وفي نهوضنا بمسؤولياتنا وتصدينا معاً للتحديات المتعلقة بمجدول أعمال نزع السلاح النووي.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أعرب عن تقديري لتمكّني من العمل جنباً إلى جنب مع السيد ماغنوس هيلجرين. فلنا جميعاً بخبرته وتفانيه واستعداده الدائم للتعاون أسوةً بحق، وسيظل كذلك بالطبع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أنا الذي يتعين عليّ أن أتوجه بالشكر إلى سعادة السفير شتروهاال على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن للسيدة زونيك براندت، سفيرة كرواتيا الموقرة.

السيدة زونيك براندت (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيادة الرئيس، دعوني أرحب بكم في منصب الرئيس في هذا التوقيت المهم لمؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لجهودكم. واسمحو لي أيضاً أن أشكر رئيس بلغاريا المنتهية ولايته على كل ما بذله من جهود وعلى إشراكه للمجموعة غير الرسمية من الدول المراقبة إشراكاً نشطاً في أعمال المؤتمر.

ويتطلّع وفدي، إذ ألهمته المناقشات الحية التي أجريناها منذ أسبوع حول موضوع الاجتماع الرفيع المستوى المقبل المقرر عقده في نيويورك، إلى مواصلة المشاورات بأي شكل يمكننا الاتفاق عليه.

وتهتم كرواتيا اهتماماً شديداً بنجاح المؤتمر، وعلى نطاق أوسع، بفعالية عمل نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف ككل، بصفتها دولة مراقبة في مؤتمر نزع السلاح ومتقدمة بطلب العضوية فيه منذ عام ١٩٩٤، ودولة عضواً في جميع الصكوك والعمليات القانونية الأساسية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وتحديد الأسلحة النووية، ودولة صغيرة غير حائزة للأسلحة النووية.

ولهذا السبب نرحب ترحيباً حاراً بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى. ويسرّ كرواتيا أن يضم الاجتماع الرفيع المستوى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الرئيسية المعنية الشريكة لنا. وكرواتيا مستعدة للإسهام في النقاش إسهاماً نشطاً؛ إذ يعتزم وزيرنا للخارجية والتكامل الأوروبي المشاركة فيه.

واسمحوا لي الآن، أن أطلعكم على بعض النقاط الموجزة والمحددة فقط لا غير فيما يتعلق بمسألة إنعاش أعمال مؤتمر نزع السلاح التي جمعها وفدي بينما كان يضطلع بمهمة المراقب والتي نعتقد أنه سيكون لها آثار إيجابية عظيمة على النظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقاً.

أولاً، تعتقد كرواتيا أن ارتفاع مستوى الشمولية والانفتاح في هذه الهيئة سيؤدي إلى زيادة فعاليتها ومستوى المساءلة فيها. ونحن نؤيد بالطبع بيان المجموعة غير الرسمية من الدول المراقبة الذي أدلى به الأسبوع الماضي سفير صربيا، والذي دَعَوْنَا فيه معاً إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وتعيين منسّق خاص معني بهذه المسألة في العام المقبل. بيد أن رفع مستوى الشمولية لا يعني توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل يعني أيضاً إشراك المجتمع المدني إشراكاً نشطاً في أعماله، كما أوضحت وفود أخرى.

ثانياً، تهتم كرواتيا اهتماماً شديداً برؤية تقدم حقيقي في أعمال المؤتمر فيما يتعلق بجميع القضايا الرئيسية، وبأي وتيرة هو مستعد للسير بها. ولا أود هنا الإسهاب في التعريفات المتعلقة بمسألة درجة نضج المواضيع أو الدخول في أي مناقشات في فن الطهي، إذ إنني شخصياً لستُ أمهر الطاهيات.

ثالثاً: الأصل في مآزق المؤتمر لا يكمن في المسائل الإجرائية. بيد أن حلّ المجموعات الإقليمية القائمة يبدو فعلاً خطوة من شأنها تحسين سُبُل الاتصال هنا. فالمجموعات المواضيعية الجوهرية التي يمكن لوفدي أن يراها في هذه الغرفة ليست إلا مجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة الدول غير الحائزة لها. فهذا واضح. وتشمل المجموعة غير الرسمية من الدول المراقبة التي تنتمي إليها كرواتيا دولا من جميع المجموعات الإقليمية والسياسية القائمة، والقاسم المشترك الوحيد بيننا حقاً هو أننا جميعاً دول غير حائزة للأسلحة النووية ونعزم أن نظل كذلك. وحتى إن كان انضمامنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية سيضمن لنا العضوية في مؤتمر نزع السلاح، فلا أظن أننا مستعدون للذهاب إلى هذا الحد.

فلتحاولوا، إذن، بناءً على هذه النقاط الثلاث، تصوّر المؤتمر في عام ٢٠١١ عضوية موسّعة، ومجموعات إقليمية منحلّة، ومفاوضات جارية بشأن جميع القضايا الرئيسية، وبمشاركة المجتمع المدني النشطة. ألا يُعدّ ذلك تغييراً؟ فبعد نحو ١٥ عاماً من الجمود علينا بالتأكيد تدارك ما فاتنا.

واسمحوا لي في النهاية فقط أن أرحب بالمشاركين الجدد وأودّع أولئك المغادرين، وأعتذر لأنني ربما أكون قد أطلت عليكم كثيراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً للسيدة زونيك برانددت. أود أن أعطي الكلمة الآن للسيد دنكن، سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

(تكلم بالإنكليزية)

تفضل، يا سعادة السفير.

السيد دنكن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، دعوني أضمر صوتي إلى الآخرين مهنتاً إياكم بتوليكم الرئاسة و متمنياً لكم كل النجاح في الأسابيع المقبلة. فقد بدأنا بدايةً ممتازة هذا الصباح بخطابي الوزيرين.

كما أود أن أشكر صديقنا الصدوق الذي سيغادرنا، السيد ماغنوس هيلجرين، على بصيرته وما أبداه من حماسة وعزم على مر السنين، وخطابه البليغ مثال ذلك، وأتمنى له مستقبلاً حافلاً بأطيب المنى وأخلصها.

لقد أردت التحدث بغية الرد على البيان الذي أدلى به زميلنا الوقور من باكستان، الذي غادر، للأسف، لكنني أرجو أن يبلغه نائبه الموقر بتعليقاتنا.

لقد كان الشرح الوارد في البيان الذي أدلى به مفيداً حقاً لمعرفة المزيد عن الموقف التفصيلي لكل بلد إزاء طبيعة أي معاهدة قد تُبرم في نهاية المطاف بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو بالطبع ممارسة مفيدة، إذا ما أُتيح بدء هذه المفاوضات. وقد قبلت المملكة المتحدة، بصفتها دولة حائزة للأسلحة النووية وموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الالتزام بتعهدٍ رسمي مُلزم قانوناً بترع أسلحتها النووية، وهو ما أدى إلى خفض مخزوننا من الأسلحة النووية بنسبة ٧٠ في المائة منذ نهاية الحرب الباردة. فنحن ندرك تماماً أن قضية نزع السلاح هي قضية أمنية حساسة. بل ربما ندرك ذلك إدراكاً أفضل من معظم الآخرين.

غير أن هذه حقاً ليست القضية. فالقضية، كما نعي ذلك جميعاً جيداً، هي أنه قد صيغت العديد من المقترحات، كما أوضح السيد هيلجرين، وبرز في العام الماضي توافق هائل في الآراء على الصعيد الأقاليمي، موضح في الوثيقة CD/1864، بقيادة عضو رائد من حركة عدم الانحياز. فقد كان ذلك موقفاً تجاوزنا فيه جهود التفاوض التمهيدي على المعاهدة وولايتها، وذلك خطأ فادح في المساعي المتعددة الأطراف، إلى الاتفاق على ضرورة بدء العمل و"عدم سحب أي قضية من على مائدة المفاوضات".

إنه لمن المؤسف بالغ الأسف أننا في العشرين شهراً الماضية قد نظرنا وتحركنا إلى الوراء في هذه المنظمة. فروح التسوية بالحلول الوسط السائدة في العام الماضي قد تبددت كلياً، مع الأسف، بسرعة شديدة. وربما تكون قد انتقلت إلى محافل أخرى، كما أُلح آخرون. فقد عُدنا إلى موقف بعض الدول في اعتراض إرادة المجتمع الدولي الجماعية بقرار منها. وهذا أمر يختلف تماماً عن الذهاب إلى أنه أياً كانت نتائج المفاوضات، فلا يمكن للدول أن تؤيد مبادئ المعاهدة المبرمة أخيراً أو تنضم إليها. والموقف الأخير هو في الحقيقة موقف البعض في هذه القاعة، وهذا معروف جداً. بيد أن النقطة الأهم هي أن اتخاذ هذا الموقف كان الممارسة المعتادة في نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف طوال الأربعين عاماً الماضية.

فهو الأساس الذي استند إليه التفاوض على كل المختصرات المدرجة في جدول أعمالنا، والأساس الذي قام عليه إحراز التقدم. وعليه، فالمملكة المتحدة لا تعترف بالالتزامات المقنّعة التي أتى بها زميلي الباكستاني أو الوصف الذي قدمه للوضع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، يا سعادة السفير دنكن، على البيان الذي أدليتم به. وأعطي الكلمة الآن للسيدة كنيدي، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كنيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم رئيساً للمؤتمر وأهنتكم بذلك وأقول إننا نتوق إلى العمل معكم. وقد تشرفنا بالاستماع مباشرة إلى وزير خارجيتكم. وتشرفنا، بالمثل، بالاستماع إلى نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف الإندونيسي.

كما أود أن أرحب بزميلنا الجديد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد لاحظت تعليقاته على التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسأشير ببساطة إلى المحادثات السادسة بوصفها محفلاً رئيسياً للتعامل مع هذه القضايا الحاسمة الأهمية، لكنني أقول مع احترامي إن مؤتمر نزع السلاح ليس المحفل المناسب لتناول هذه القضايا.

وأود أن أودّع زميلنا السويدي وداعاً حميماً وموقراً وأؤيد الإشادات القلبية به. فقد كان حقاً مساهماً لامعاً في هذا المحفل. وقد قدّرتُ خصوصاً عمله في تيسير الاجتماعات غير الرسمية المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو ما يقودني إلى الإدلاء ببضعة تعليقات مخصّصة لا غير رداً على البيان الشامل، المحدّدة أفكاره بعناية فائقة، كما هو الحال دائماً، الذي أدلى به زميلنا الباكستاني الموقر.

لقد لاحظت تعليقه بخصوص تناقض الأقوال والأفعال. وكل ما سأقوله هو إنني أعتقد أن أقوالنا، والتزاماتنا بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، قد صاحبتهما حقاً أفعال، كنا نتوق إلى إطلاع هذا المحفل عليها. وتشمل التفاوض على إبرام معاهدة جديدة بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت) والتصديق حالياً عليها، وعملنا على توخي الشفافية فيما يتعلق بمخزوننا النووي (فقد خُفّض بنسبة ٨٠ في المائة)، والتزامنا بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والإعداد لذلك، وعملنا بشأن مؤتمر القمة المتعلق بالأمن النووي، وبشأن خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأنا أدرك، بالطبع، أن بعض الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ليست أعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكنني أعتقد أن الخطة قد شكّلت اتفاقاً استثنائياً جداً على الالتزام بين ١٨٩ دولة. وأشار أيضاً إلى الإجراءات المتعلقة بمجمل مناطق خالية من الأسلحة النووية. أما عن الفضاء الخارجي، فقد تُفنا إلى إحاطة هذه الهيئة علماً بسياستنا الفضائية الجديدة.

إننا نتطلع كثيراً إلى المشاركة في برنامج عمل متوازن، وقد شاركننا في كل الاجتماعات غير الرسمية المتعلقة بالبنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ونحن نوافق جداً بالفعل لبدء مفاوضات على إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، كجزء من برنامج عمل متوازن، وقد ناقش زميلنا السويدي مزايا هذه المعاهدة باقتدار. ونتفق بالتأكيد على أنها ستكون الخطوة الرئيسية المقبلة على طريق الوصول إلى درجة "الصفر الشامل" من الأسلحة النووية.

وعن التعليقات المدلى بها بشأن المصالح الأمنية، تعتقد حكومتي أن جميع الدول في مؤتمر نزع السلاح يمكنها التفاوض باقتدار على إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الأمن غير المنقوص. أما عن التعليقات على سراب ولاية شانون، فأنا لا أراه سراباً، بل وجهة نظر رُسمت بعناية فائقة تُقرّ فعلاً بأن قضية النطاق يمكن التفاوض عليها في معاهدة. أما عن الشواغل المتعلقة باحتمالية فرض معاهدة على بعض المشاركين في هذه الهيئة رُغمًا عنهم، فأشير مرة أخرى إلى دور توافق الآراء كوسيلة لمنحنا جميعاً حماية متساوية.

ودعوني أختتم كلمتي هنا. ولديّ في الحقيقة تعليقات على الاجتماع الرفيع المستوى، لكن احتراماً لحق الرئيس في تقرير إجراء تبادل آخر للآراء، سأرجئ تلك التعليقات إلى ذلك الوقت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، يا سعادة السفيرة كنيدي. وأعطي الكلمة الآن للسيد إم هان - تايك، سفير جمهورية كوريا.

السيد إم هان - تايك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود، كغيري، أن أعرب عن شكري لكم على توليكم الرئاسة في هذا الوقت الحرج وتحتي لكم بها. فكما نعلم جميعاً، يشهد مؤتمر نزع السلاح مرحلة حرجية، وتكثر السيناريوهات المتعلقة بمستقبله، لكننا نؤمن بأننا نستطيع بقيادتكم القادرة تجاوز هذه الأوقات العصيبة.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون وكذلك إلى نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في إندونيسيا لتقاسمهما ما أُوتيا به من حكمة مع الدول الأعضاء في المؤتمر. كما أود أن أتقدم بأطيب أمنياتي للسيد هيلغرين من السويد. فكلنا نعلم أنه كان مكسباً عظيماً لعملنا على مرّ السنين. وأعرب له عن أمنياتي الطيبة له في مساعيه الجديدة. وأرحب بسفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القادم إلينا. وقد رأيت أن البيان الذي أدلى به مشجع جداً، ونحن نتطلع إلى العمل عن كثب مع وفود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد طلبت الكلمة لأوضح موقفنا من قضية إبرام معاهدة السلام، التي أثارها سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعتقد أن بعضكم قد يكون مهتماً بالاستماع إلى ماهية موقفنا من هذه المسألة خصوصاً.

ثمة نقطتان. أولاً، نحن نعتقد أن إبرام معاهدة السلام هذه قد يكون غاية هدفنا فيما يتعلق بتحقيق السلام والازدهار على شبه الجزيرة الكورية، لكننا نعتقد أيضاً، كما أشارت سفيرة الولايات المتحدة، السيدة لورا كنيدي، أن ثمة عملية جارية، تدعى المحادثات السداسية، وأنه من المهم جداً بغية المضي قدماً بهذه العملية، أن تكون البلدان المعنية أكثر إقداماً عليها. إذ يجب بذل جهود مشتركة من أجل تهيئة مناخ جيد يتسنى فيه حشد الزخم المطلوب.

ثانياً، تختلف بعض آرائنا في الأطراف المشاركة في معاهدة السلام. فنحن نؤمن بأن لجمهورية كوريا دوراً حاسماً في إبرام المعاهدة. وبهذا المعنى، نؤمن بأن مشاركة جمهورية كوريا شرطاً مسبقاً لتحقيق ذلك.

ورداً على الآراء التي عبّر عنها سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر، أود، إذا سمحتم لي، اقتباس جزء من الخطاب الذي أدلى به رئيسنا، السيد لي ميونغ - باك، بمناسبة حلول الذكرى السنوية الخامسة والستين للتحريض. وقد أدلى بهذا الخطاب في ١٥ آب/أغسطس، أي منذ أسبوعين، وأعتقد أنه، على الرغم من أن هذا البيان مُجتزأ، إلا أنه يوجز موقف جمهورية كوريا من هذه القضية خصوصاً، ومن قضايا إعادة التوحيد كذلك. وأقتبس كلماته فيما يلي:

"اليوم، تتطلب العلاقات الكورية المشتركة نموذجاً جديداً. إذ يتحتم على الطرفين أن يختارا التعايش عوضاً عن المواجهة، والتقدم عوضاً عن الجمود. فكلانا بحاجة إلى التغلب على حالة الانقسام الراهنة ومواصلة الدعوة إلى عملية إعادة التوحيد السلمية. وبلوغاً لهذا الهدف، لا بد للكوريتين أولاً من تشكيل مجتمع سلام يضمن تحقيق الأمن والسلم على أرض شبه الجزيرة. والأهم على الإطلاق في هذا الصدد هو جعل شبه الجزيرة منطقة لا نووية. والخطوة الثانية هي تحقيق التبادل والتعاون الشاملين بين الكوريتين بغية تنمية اقتصاد كوريا الشمالية تنمية جذرية. وستكون النتيجة نشوء مجتمع اقتصادي يعمل فيه الطرفان على تحقيق التكامل الاقتصادي. وبناءً على هذا الأساس، ستكون الكوريتان في نهاية المطاف قادرتين على هدم جدار النظم المتباينة وبناء مجتمع، ودولة كورية تكفل للأفراد كافة وحدتهم وحريتهم وحقوقهم الأساسية. وبهذه العملية يمكننا في النهاية توحيد كوريا سلمياً".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، يا سعادة السفير إم هان - تاك. وأعطي الكلمة الآن للسيد الجزائري، سفير الجزائر.

السيد الجزائري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، دعوني أستهل كلمتي بالإعراب عن مدى فخري برؤيتكم، وأنتم سفير أفريقي بارز، ترأسون هذه الهيئة المهمة. فقد برهنتم على مر السنوات الماضية على حكمتكم، وستكون هذه الحكمة ضرورية حقاً ليتسنى لكم توجيه خطانا نحو تحقيق نتيجة إيجابية في نهاية فترة رئاستكم، كما نأمل.

كما أود أن أقول كم أنا مدين للكلمات البليغة التي استمعت إليها من وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون، السيد إيبني أيسي، الذي لا شك في أنه سألهم مداولاتنا. وأشعر أنني مدين، بالمثل، لبعثة إندونيسيا لتمكيني من الخطو بامتياز الاستماع إلى نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف التابع لوزارة خارجية إندونيسيا.

وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بسفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجديد، وأعتقد أن انضمامه إلى مداولاتنا يشتر بأنه سيكون ملهم للغاية، لأنني أعتقد أننا جميعاً قد بُهرنا جداً بعمق أفكار العرض الذي قدمه هذا الصباح.

وقد ترأست أنا والسيد ماغنوس هيلغرين الاجتماعات غير الرسمية، التي كانت حقاً مفيدة ومثمرة إلى أبعد الحدود. والسيد هيلغرين مصدر إلهام دوماً لي أنا شخصياً. وأعتقد أن كثيرين من الجالسين حول هذه الطاولة قد أشاروا إلى روحه الودودة، وهذا ما سأسبقه من حضوره هنا - شخص ودود جداً، بناءً للجسور، يسعى إلى تقريب وجهات النظر المختلفة.

لقد استمعنا هذا الصباح - وقد غدت مناقشاتنا أكثر إثارة للاهتمام على نحو متزايد - إلى مجموعة كاملة من وجهات النظر رأيت أنها قد عكست ما ينبغي أن يُعنى به حقاً مؤتمر نزع السلاح. فبالطبع، نحن بحاجة لا إلى الفعل الصادق فحسب، بل إلى القول الصادق أيضاً، والكثير من الدول هنا قد صدق قولاً وفعلاً، ويبدو جو مناقشات نزع السلاح ككل اليوم بلون أكثر ودية حقاً، بصفة عامة، مما كان في أي وقت في الماضي القريب. لذلك، نشعر أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتزل إلى الميدان وألا يقف في مكانه متأملاً ذاته أو مستذكراً ماضي فات.

وآراء وفدي هي آراء وفود مجموعة الـ ٢١، لذلك فلا حاجة لي بتكرارها؛ لكن دعوني أقول من واقع ما استمعت إليه هذا الصباح إن ثمة رأيين رئيسيين عبّر عنهما بشأن المأزق الذي نحن فيه اليوم. فقد ركّز البعض على أن مؤتمر نزع السلاح نفسه يشوبه خطأ ما، وليس كل هؤلاء الأعضاء الموقرين الملتفين حول الطاولة الذين، كما قال كثيرون، يتمتعون بحظ وافر من الحكمة. فثمة خطأ ما يعترى مؤتمر نزع السلاح لا بد من تصحيحه. وخلاصة القول إنه علينا أن نلقي نظرة عليه ونُخرج صندوق المعدات ونرى كيف يمكن لنا أن نثبت المسامير والبراغي. فيما ذكر آخرون أن المشكلة ليست أصيلةً في نظام المؤتمر نفسه، وإنما تسببت فيها عوامل خارجية تتعلق بتطور العلاقات الدولية في ميدان الأمن الذي تنشأ عنه أوجه حل معينة.

أعتقد أننا جميعاً بحاجة إلى تقييم طبيعة المشكلة تقييماً سليماً، لأن لنا جميعاً، في نهاية الأمر، مصلحة مشتركة في التوصل إلى الحل الصحيح أو في المساعدة على التوصل إليه. وإذا أخطأنا التشخيص، فإننا حينها نجري وراء سراب. ومن ثم، فبينما نبحث عن حلول بروح توفيقية، أقول فلنبحث المسألتين كليهما - وربما أدركتم في العرض الذي قدمته في المرة الماضية أنني قد شددت كثيراً على الجوانب الخارجية، فالمسألة لم تكن مجرد ضرورة إصلاح

النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح أو إحسان التصرف فيه، ولا بد لنا، ونحن نبحث عن وصفات العلاج، من أن نعي أن التشخيص يختلف باختلاف المندوبين الحاضرين في الجلسة. بيد أنه، كما قال سفير جنوب أفريقيا الموقر، أياً كانت المشكلة، فثمة مشكلة، ولا يمكننا أن نمكث قابعين إلى أجل غير مسمى، نتأسف عليها. علينا أن نفعل شيئاً بشأنا.

ولهذا السبب لم تكن فكرة تحديد نشاط مؤتمر نزع السلاح في رأي وفدي الطريقة الأنسب لقول ذلك، لأنها تعطي إحساساً بأن التركيز ينصبّ على خطأ ما يعترى النظام بعينه. ويؤيد وفدي بقوة روح المبادرة التي تقدّم بها الأمين العام للأمم المتحدة. إلا أن لدينا بعض دواعي عدم الارتياح في هذا الصدد، ولا سيما بشأن الوقت المخصّص لرؤساء الدول أو الوزراء الذين عليهم القدوم من الصوب الآخر من العالم ليتكلموا مدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس دقائق؛ فهذه مشكلة إلى حد ما.

ولدينا أيضاً مشكلة أخرى أدركتها هذا الصباح بينما كنت أطلع هذه الوثيقة المفيدة جداً الصادرة بشأن ترتيبات الجلسة. وهي أنه لا يمكن لوزراء أو رؤساء الدول أن يرافقهم أكثر من شخص واحد. فأنتم تعلمون الآن أن لنا حصة في الإسهام في المؤتمر كداعمين احتياطيين لوزراء أو رؤساء دولنا، لكن، في الوقت نفسه، لدينا بعض الزملاء اللطفاء جداً في نيويورك الذين قد يشعرون أن لهم مطلباً خاصاً لأن الاجتماع سيُعقد في نيويورك، وهذا القيد بقصر المرافقة على شخص واحد سيكون مصدر إحراج لبعضنا. وأنا لا أود إثارة حفيظة زملائي في نيويورك، لكنني، في الوقت نفسه، أشعر أن لدى كل منا شيئاً يمكنه الإسهام به في هذا النقاش. لذلك، سأكون ممتناً لو تفضلت أمانة المؤتمر بالنظر في هذه المسألة وإبداء بعض المرونة بشأنها، وأعلمتنا بسرعة كبيرة بما إذا كان من الممكن ممارسة هذه المرونة.

وبالنسبة إلى مسألة النتيجة، تختلف، بالطبع، بعض الآراء، لكنني أود أن أقول إنني سررتُ بسماع الكثيرين هذا الصباح يعبرون عن الموقف الذي عبّر عنه وفدي في آخر جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح، حينما ذكرنا أن النتيجة قد تكون عقد دورة استثنائية رابعة لـنزع السلاح. أعتقد أنها ستكون أفضل فرصة لطرح كل القضايا على الطاولة والسعي إلى إيجاد نوع الزخم الذي نحتاجه للمؤتمر، لأن القضايا مرتبطة بعضها ببعض.

وفي هذا الصدد، وفي ما يخص دور مؤتمر نزع السلاح، فقد تصوّرتُ في البداية في المرة الماضية أنني سأطلب الكلمة في اجتماع غير رسمي، لكنّ ما حدث هو أن النقاش قد استُهل في جلسة عامة، ومن ثم، فقد شعرت أن بإمكاننا جميعاً الإسهام فيه، وقد كان نقاشاً مثيراً جداً للاهتمام.

وقد تم التعبير عن رأيين منذ ذلك الحين في مؤتمر نزع السلاح ألا وهما ما إذا كان ينبغي لنا مواصلة هذا النقاش في سياق غير رسمي، أو سياق غير رسمي مضاعف، أو في المؤتمر نفسه فحسب. وأعتقد أن الجواب لا ينبغي أن يكون جازماً. ولعل السؤال الأصوب هو كم من الوقت لدينا للنقاش. فإن كان بوسعنا إجراء مناقشة في مؤتمر نزع السلاح، فأنا أرى في

ذلك ميزة، لأنه، على الأقل، تُمارس في المؤتمر بعض المتابعة، ويُعبّر فيه عن بعض المواقف، وسيكون بوسعنا الخروج بنتيجة ما من النقاش. وهذا ييسّر عملنا، بدلاً من أن يكون علينا وضع النتائج بأنفسنا. وسأعهد إليكم، سيدي الرئيس، بهذه المسألة لترؤوا ما إذا كان ثمة أي اعتراض على استغلال ما يُتاح لنا من وقت في جلسات المؤتمر العامة في مواصلة هذا النقاش حول الاجتماع الرفيع المستوى. ولو احتجنا إلى مزيد من الوقت، فيمكننا، على أي حال، مواصلة النقاش في أي وسطٍ يغلب عليه أكثر الطابع غير الرسمي.

وأخيراً، أرى أنني أتفق تمام الاتفاق مع ما قيل، من جانب سفير النمسا وممثل كرواتيا الموقر على ما أعتقد، من أنه ينبغي لنا ألا نعتبر أنفسنا نادياً حصرياً، وأن إبداء اتجاه إيجابي إزاء توسيع عضوية المؤتمر سيعود ببعض الفائدة عليه. وهذا هو موقف وفدي من هذه النقطة، وهو، كما قال ممثل كرواتيا، موقفٌ متماسٍ تماماً مع الرغبة في تعزيز قدر أكبر من الشفافية في مداولاتنا. لذلك، فما أود أن أقوله بخصوص هذا الموضوع ذاته هو إنني أرحب حقاً بمتابعة المبادرة التي اتخذناها العام الماضي بحمل المنظمات غير الحكومية على المشاركة بنشاط أكبر في مداولاتنا. ويُدهشني جداً دوماً عدم اتساق مواقف بعض الوفود، التي تقود في مجلس حقوق الإنسان مشاركة المنظمات غير الحكومية في المناقشات، وتبدو، مع ذلك، أكثر تحفظاً هنا بكثير إزاء إشراكها فيها. أعتقد أن الشفافية ينبغي ألا تتجزأ. إذ هي كلٌّ لا يتجزأ. فالشفافية سياسة لتعددية الأطراف وهي تنطبق على مجلس حقوق الإنسان وكذلك على مؤتمر نزع السلاح. فإن قبلناها في مجلس حقوق الإنسان، يتعين علينا قبولها هنا. إذ يجب علينا أن نكون عادلين ويجب علينا أن نكون شفافين.

بهذه الكلمات، أود مرةً أخرى أن أشكركم على صبركم وأن أجدد لكم تقديرنا البالغ للإسهامات النيرة فعلاً التي قدمتموها أثناء المناقشة التي جرت هذا الصباح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكركم حقاً عليّ أنا، يا سعادة السفير الجزائري، على كلماتكم الودودة وعلى تشجيعكم. وقد أحطتُ علماً أيضاً بالمقترح الذي تقدمتم به. وربما يمكنني أن أطلب إليكم أن تقدموه إلينا خطياً كي يتسنى لنا النظر فيه معاً، فهلاً فعلتم ذلك؟ فمن الواضح أن الشواغل التي أترتموها بشأن محدودية عدد أعضاء الوفود الذين سيُسمح لهم بالحضور في غرفة النقاش في الاجتماع الرفيع المستوى هي مسألة تستوجب منا التفكير. وسيكون بوسعنا تبادل آرائنا في كل هذه الأمور مع أعضاء وسفراء مؤتمر نزع السلاح الموقرين الآخرين.

أود أن أعطي الكلمة الآن لسفير بيلاروس، السيد خفوستوف.

السيد خفوستوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيادة الرئيس، أود بالطبع أن أهنيكم بتعيينكم رئيساً للمؤتمر وأعرب لكم عن دعمنا لما تبذلونه من جهود في قيادة أعمال هذه الهيئة في هذه المرحلة المهمة والأخيرة من مداولاتها. والبيان الذي أدلى به وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون - البلد الذي تمثلونه أنتم، يا سيادة الرئيس، نموذجٌ براق لدعم أعمال مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعرض آراء حكومتي بشأن هذا الاجتماع الرفيع المستوى. نحن نراه خطوة أساسية في استئناف محادثات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وبالحكم على الموضوع المقترح، فنحن بصدد التطرق إلى الجوهر الحقيقي لآلية التفاوض المتعددة الأطراف لمحادثات نزع السلاح، التي توجت المؤتمر. ونرى أن لكم، يا سيادة الرئيس، بوصفكم الرئيس الحالي للمؤتمر، دوراً رئيسياً تضطلعون به في صوغ مداخلتنا في الاجتماع المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونعتقد أن خطاب الرئيس ينبغي أن يكون متوازناً وقائماً على تقرير المؤتمر المقدم إلى الجمعية العامة.

ونحن ممتنون للأمانة العامة لاقتراحاتها المتعلقة بشكل الاجتماع، وبخاصة لتمديد إطاره الزمني ومنح جميع ممثلي الدول المشاركة الرفيعة المستوى الحق في الكلام.

ونرى أن المناقشة التي أجرينها يوم الثلاثاء الماضي بشأن النتائج الموضوعية المحتملة لاجتماع نيويورك كانت زاخرة بالمعلومات ومفيدة جداً. ونعتقد أنه، على الرغم من اختلاف الآراء حول الرؤية التي ستحدد نتائج الاجتماع، فثمة عناصر قد تحظى بقدر كافٍ من التأييد الواسع في ما بين الدول الأعضاء والدول المراقبة. ولدى بيلاروس بعض المقترحات المتعلقة بالجوانب الموضوعية لموجز الرئيس، أود التقدم بها.

أولاً، ينبغي التشديد على أهمية المؤتمر بوصفه الهيئة الوحيدة لتزع السلاح المعنية بالتفاوض بشأن الأمن الدولي. ويمتلك المؤتمر الخبرات والإمكانات اللازمة لإجراء مفاوضات بشأن قضايا الساعة المتعلقة بجدول الأعمال الدولي لتزع السلاح.

ثانياً، ينبغي إيلاء الأولوية القصوى للاتفاقات المتعلقة بأعمال المؤتمر التي تحظى بتأييد بالإجماع. ويعني هذا جميع الوثائق التي اعتمدها المؤتمر بالإجماع - من قبيل، برامج العمل، وتقرير المؤتمر وولايته، وقرارات الجمعية العامة المعتمدة بتوافق الآراء. وينبغي الحفاظ على الصلات التي تربط المؤتمر بهيئات ومحافل نزع السلاح الأخرى في إطار الأمم المتحدة وتعزيزها.

ثالثاً، ينبغي بحث موضوع قدرات المؤتمر، والمبادئ التي يركز عليها عمله، وجدول أعماله في الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة، المكرسة لتزع السلاح.

رابعاً، يضمن مبدأ توافق الآراء فيما يتعلق بجميع قرارات المؤتمر أخذ المصالح الأمنية الوطنية العليا للدول الأعضاء في الحسبان وصون فعالية وعالمية الاتفاقات الصادرة عن المؤتمر. وعدم احترام هذه القاعدة أو عملية التفاوض في أعمال المؤتمر قد يقوّض عالمية اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

خامساً، لا يباشر المؤتمر مهامه التفاوضية بسبب اختلال مصالح الدول واختلاف الآراء حول كيفية ضمان الأمن الوطني والإقليمي. ويستلزم تصحيح هذا الوضع والتوصل إلى توافق الآراء على الصعيد الدولي وقتاً وجهداً ملموساً، ولا سيما من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

سادساً، ينبغي بحث مسألة توسيع عضوية المؤتمر والتوصل إلى حل لها فور ما يتمكن المؤتمر من استئناف أعماله الموضوعية.

سابعاً وأخيراً، إن إشراك المجتمع المدني في أعمال المؤتمر، ولا سيما منح المنظمات غير الحكومية مركز المراقب الدائم فيه، من شأنهما أن يعززا فعالية أعمال محفلنا ويساعدا على تحسين مستوى محاسبته أمام المجتمع الدولي. شكراً لكم، يا سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، يا سعادة السفير. بطبيعة الحال، سينظر المؤتمر بإمعان في المقترحات المقدمة من حكومة بيلاروس المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في نيويورك.

أود أن أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

(تكلم بالإنكليزية)

تفضل، سيدي.

السيد ري جانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد طلب وفدي الكلمة ليقول بضع كلمات فحسب لسفيرة الولايات المتحدة ومندوب كوريا الجنوبية كذلك.

كما هو معروف جداً، لقد ظلت المحادثات السداسية، حتى اليوم، معرقةً بحاجز انعدام الثقة. كما أن الحقيقة المرة هي أن كوريا الجنوبية كثيراً ما تنظم في الوقت الحاضر تدريبات عسكرية مشتركة بالتحالف مع الولايات المتحدة.

وهذا الوضع الشاذ إنما يدلّ على الضرورة الملحة لإبرام معاهدة السلام بين الأطراف المعنية. وقد انطلق البيان الذي أدلى به سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من وجهة النظر هذه. بيد أن مندوب كوريا الجنوبية يُطلق الأقاويل عن البيان الذي أدلى به سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الصباح. وينبغي لمندوب كوريا الجنوبية أن يكون على بينة بما ورد ذكره للتو.

وختاماً، وكما أكّد سفير بلادي في بيانه، سيساعد إبرام معاهدة سلام على إنهاء العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ويُحتمل أن يعزّز جعل شبه الجزيرة الكورية منطقةً غير نووية سريعاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعطي الكلمة الآن لسفير بنغلاديش.

السيد الحُتّان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن نهندي بقيادتكم القديرة في الماضي قدماً بأعمال المؤتمر على نحو إيجابي. وبوسعكم التعويل على تعاوننا الكامل معكم في النهوض بمسؤولياتكم.

كما أود أن أرحب بكل من وزير خارجية الكاميرون ونائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في إندونيسيا وأعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لهما لتقاسمهما ما أُوتيا به من حكمة مع مؤتمر نزع السلاح. كما أعرب عن بالغ تقدير وفدي لرئيس بيلاروس لجهوده المخلصة في توجيه أعمال المؤتمر. ودعوني أيضاً أرحب بانضمام سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مؤتمر نزع السلاح.

سيادة الرئيس، يُسعدنا أنكم ستخاطبون، باسم المؤتمر، الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بقضية تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، المقرر عقده في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك. وتعتبر بنغلاديش هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصة مهمة لمناقشة مسألة تنشيط أعمال المؤتمر. ونعتقد أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى سيُنتج الزخم السياسي اللازم الذي يحتاج المؤتمر إلى مزيدٍ منه من أجل الماضي قُدماً. ومن المتوقع أن ينضم وزير خارجيتنا إلى الاجتماع. وتؤمن بنغلاديش بأن المؤتمر سيضطلع فوراً بأعماله الموضوعية ويُحرز تقدماً نحو إدراك غاية هدفنا وهي عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وختاماً، أتمنى للسيد هيلغرين من السويد النجاح وأطيب المنى في مساعيه المستقبلية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، يا سعادة السفير. أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك الموقرة.

السيدة خاكيث أواكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر معالي وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون ووزير الشؤون المتعددة الأطراف في إندونيسيا على إطلاعهما المؤتمر على أفكارهما.

ونظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يطلب فيها أحد أعضاء وفدي الكلمة في ظل رئاسة الكاميرون، أود بدايةً أن أعرب عن استعداد وفدي للتعاون معكم في عملكم.

وفيما يتعلق ببعض النقاط المثارة في بيانات الوفود التي تكلمت اليوم، أعتقد أن من الأساسي التشديد على الفرصة العظيمة التي يمثلها الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة لتدبير الوضع السائد في مؤتمر نزع السلاح وفي غيره من المحافل.

كما أود أن أكرر تأكيد أن المكسيك تحبذ الطريق المتعدد الأطراف لعقد الاتفاقات الدولية الملزمة وأن بلادي قد أعربت، بهذا الخصوص، عن قلقها لأن هذا الحفل لا يضطلع بولايته، وهي التفاوض على عقد اتفاقات متعددة الأطراف تُلزم الأطراف كافة بضمان بناء عالم أفضل فيما تؤخذ المصالح الأمنية في الاعتبار.

بيد أن المكسيك تعتقد أنه لا ينبغي أن تركز الجهود المتعددة الأطراف، وبخاصة تلك المتعلقة بالأمن والسلم، على مصالح بلد واحد، أو حتى بلدين أو ثلاثة بلدان أو أربعة أو خمسة. إنما ينبغي، عوضاً عن ذلك، أن تعزّز هذه الجهود التوصل إلى اتفاقات شاملة تصون مصالح المجتمع الدولي ككل، وأمن البشرية في الأساس.

وأخيراً، أود أن أكرّس دقيقة من كلمتي لأوجه بضع كلمات وداع إلى سعادة السفير ماغنوس هيلغرين لأشكره على روحه الودودة الصادقة وأشيد بمهنيته وتفانيه. فقد كان العمل معه امتيازاً لي، لا لخصاله الحميدة على المستوى الشخصي فحسب، بل أيضاً للتطلعات النبيلة التي تجمع بين المكسيك والسويد في سعيهما إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية بوصفهما عضوين في ائتلاف البرنامج الجديد، ولتلك التطلعات التي جمعتنا في الماضي، بما فيها إسهاماتنا في أعمال هذا المحفل، التي مُنح عليها سفيرا بلدنا مناصفةً جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٢.

شكراً لكم، يا سعادة السفير هيلغرين. ولكم منا أطيب المنى في مساعيكم المستقبلية. الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لك، يا سيدي خاكيث أواكوخا، على إيجازك. فقد كان بيانك موجزاً، وأود أن أوجه انتباه الجميع إلى ضيق الوقت لدينا. إذ يجب أن تتمكن من اختتام الجلسة الساعة ١٣/٠٠. كما يجب أن يتوقف مترجمونا الشفويون عن العمل في ذلك الوقت. لذا، أطلب إليكم توخي الإيجاز. أعطي الكلمة الآن للسيد خوخير، ممثل باكستان.

السيد خوخير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أنا آسف غاية الأسف لطلب الكلمة بعد أن أدلى سفير بلادي ببيانه. ولا أقصد الرد على أي بيان، لأنني أكنُّ جُلَّ الاحترام للسفير جون دنكن، سفير المملكة المتحدة والسفيرة كنيدي، سفيرة الولايات المتحدة، وسأحيل الوثائق إلى سفير بلادي، كما طلب السفير دنكن.

بيد أنني سأعقب فقط على تعليق واحدٍ بخصوص الجُمود الذي شهدته المؤتمر على مدى العشرين شهراً الأخيرة. إذ لا ينبغي أن ننظر إلى العشرين شهراً الأخيرة؛ بل ينبغي لنا أن ننظر إلى ما قبل ذلك، إلى العقد الماضي وإلى ما قبله بكثير، وينبغي لنا أن ننظر إلى ما بعد ذلك، إلى المستقبل على مدى عقودٍ مقبلة، لا على مدى ٢٠ شهراً مقبلة. فهذه نقطة.

وعن الإحاطة الإعلامية، فقد أحطنا علماً بهذه المعلومة، لكننا بحاجة إلى توضيح واحدٍ فحسب. إذ يردُّ في موضعٍ ما فيها أن رئيس مؤتمر نزع السلاح سيدلي بيان، وسيُعدُّ بعدها موجزاً بالنقاط الرئيسية المطروحة بعد إدلاء الدول الأعضاء ورؤساء المنظمات ببياناتهم. فإذا كان من المقرر أن يدلي رئيس مؤتمر نزع السلاح ببيان، فإننا نتطلع إلى الحصول على نسخة من مسودته ليتسنى لنا وضعه في صيغته النهائية قبل بدء الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند الموقر.

السيد سينغ غيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يسرّ وفدي أن يراكم، من بلد شقيق في مجموعة الـ ٢١، تترأسون جلستنا اليوم، ونعرب لكم عن تعاوننا الكامل معكم، وبخاصة فيما يتعلق بالبنود الأربعة التي تغطي بأولوية عملنا والتي حددتها في وقت سابق هذا الصباح. كما نشكر وزير خارجية الكاميرون الموقر على تقاسمه نظرتة الحكيمة معنا اليوم. ونقدّر أيضاً حضور كبار الشخصيات الأخرى، بمن فيهم وزير الشؤون المتعددة الأطراف في إندونيسيا.

كما أود أن أضم صوتي إلى صوت المندوبين الآخرين مرحباً بسفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية و متمنياً للسيد هيلغرين من السويد أطيب الأمنيات إذ يبدأ إجازة التفرغ.

إننا نتطلع إلى فرصة لمناقشة مزيد من الاتفاقات على مضمون الاجتماع الرفيع المستوى. ونحن ممتنون لتلقي هذه الإحاطة الإعلامية اليوم. وقد سنحت لوفدي الفرصة لإطلاعكم على بعض أفكاره في الجلسة العامة السابقة، وستناولها بشيء من التفصيل، من حيث المضمون، حينما تسنح الفرصة المقبلة. فلديكم خيارات حمة فيما يتعلق بممارسات المؤتمر، ونحن نتطلع إلى فرصة لمناقشة هذا الموضوع المهم.

وأود أن يسجل محضر مناقشاتنا اليوم أن وفدي يرفض الافتراضات والأوهام والتلميحات الواردة في بيان استمعنا إليه اليوم. فلطالما اعتقدنا أن مؤتمر نزع السلاح ليس المحفل المناسب لإثارة القضايا الثنائية والإقليمية، ولذلك، فأنا لا أود الخوض في تفاصيل سبب رفضنا هذه الفرضية. إذ بوسعنا فعل ذلك في الوقت المناسب، لكن يجب أن يعكس محضر هذه الجلسة أننا نرفض هذه الفرضية. فأولويتنا هي العمل بشأن القضايا ذات الأولوية في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وعليه، فبدلاً من صرف الانتباه عن ذلك، يتعين علينا جميعاً أن نعمل معاً على المضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح المشترك المتعدد الأطراف هذا، وهو ما ينبغي أن يسهم في تحقيق السلم والأمن ويعود بالنفع على شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى ممثل الهند الموقر، ولا سيما على إيجاز بيانه. أعطي الكلمة الآن للمتحدث الأخير وهو، على ما أظن، جمهورية كوريا.

السيد كام وون - آن (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، آأسف لطلب الكلمة. إلا أنه نظراً لأنها المرة الأولى التي أتحدث فيها، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، وسيكون بياني موجزاً جداً لئلا أغضبكم بالإطالة وأنتم تشعرون بالجوع.

لا يريد وفد جمهورية كوريا أن يُحيل هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف إلى ساحة شجار ثنائي، لكن رغم ذلك، عليّ أن أشير إلى بعض المشاكل التي أعرب عنها رفيقي من وفد كوريا الشمالية.

الأمر الأول هو أن التدريب العسكري المشترك جاء مدفوعاً بالتهديد الذي تمثله كوريا الشمالية، وهو تدريب سنوي. والأمر الثاني هو أن جعل كوريا الشمالية منطقة لا نووية واستئناف المحادثات السداسية قد طلبا من جانب المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما يشير إلى أنها رغبة المجتمع الدولي.

وأود التحدث إلى وفد كوريا الشمالية قبل التحدث عن معاهدة السلام بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. إذ نود أن نوصي بأن تعود كوريا الشمالية إلى المحادثات السداسية وبأن تتحول إلى منطقة لا نووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لممثل جمهورية كوريا. وقد مارس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل حقه في الرد. وختاماً لجلسة اليوم، التي يجب أن تنتهي في الساعة ١٣/٠٠، أود أن أعطي الكلمة لأمين عام مؤتمر نزع السلاح.

السيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، يا سيادة الرئيس.

الحقيقة أنني قد ناشدتكم مرات عديدة، كما تذكرون، على مدى سنوات كثيرة، إبقاء الخوض في النزاعات الإقليمية خارج مؤتمر نزع السلاح. فأنتم تعرفون جميع المحافل ذات الصلة بمناقشة هذا النزاع الإقليمي وحله. لقد ناشدتكم، مرات عديدة، أنه يتعين عليكم، بدلاً من الانهماك في مهاترات ثنائية من هو على حق ومن على باطل، وبماهي وضع النزاع الإقليمي، التركيز على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فذلك من مصلحتكم، ومن مصلحة مؤتمر نزع السلاح كذلك.

وعن الإحاطة الإعلامية المتعلقة بالاجتماع المقرر عقده في ٢٤ أيلول/سبتمبر، فهي غنية عن التفسير، وإن لم تحتِ الذاكرة، فقد طُرحت أسئلة عديدة بشأن هذه الوثيقة.

لقد طرح أحد الأسئلة سفير باكستان - وكان سؤاله عما إذا كان الموجز سيصبح ملزماً. في الحقيقة، أكاد لا أتذكر أيّ موجز يتخذ شكل وثيقة ملزمة، على الرغم من أنه، بالطبع، إذا قدّم أحد الوفود في الجمعية العامة للأمم المتحدة مقترحاً يجعل هذا الموجز ملزماً، وأيدته أغلبية الدول الأعضاء، فيمكن عندئذ أن يصبح ملزماً. فهذا إذن، فلنقل، سبيل افتراضي جداً لجعل الموجز ملزماً؛ وإن كان ذلك الاحتمال قائماً.

وسيدلي رئيسنا، طبعاً، بخطاب، وأود أن أذكركم بأنه لن يكون ممثلنا الدائم هنا في جنيف؛ إذ سيمثلنا رئيس الكاميرون، على حد علمي. فإن رأى رئيس الكاميرون ضرورة الموافقة على ذلك الخطاب، وأعتقد أن ذلك سيكون من الأفضل لأن تقريرنا يفتقر إلى مضمون كافٍ - إذ سيجري مواءمة الخطاب مع التقرير - فمن المرجح أن يتصل الرئيس حينها بنظيره لبحث معه مضمون التقرير. هذا ما أعتقده. ولتصححوا حديثي إن كنت مخطئاً.

وإن لم تكن ثمة أسئلة أخرى بشأن هذا الاجتماع، فأعتقد أن الاجتماع قائم. وبوسعنا أن نُعلم الأمين العام للأمم المتحدة بكل حماسة - وهذه المرة بالإجماع، إذ إنني لم أسمع أي آراء مخالفة - بأن اجتماعه يحظى بتأييدٍ بالإجماع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لكم، يا سيادة الأمين العام. الساعة الآن ١٢/٥٥. وأرى أن وفداً آخر يطلب الكلمة. لدينا دقيقتان.

السيد ري جانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أنا آسف غاية الأسف لمقاطعتكم، لكن لديّ كلمة واحدة فقط أريد قولها لمندوب كوريا الجنوبية مرة أخرى. إن وفدي يرفض رفضاً باتاً الملاحظة التي أبدتها مندوب كوريا الجنوبية منذ برهة وجيزة. فما قاله وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يستند إلى وقائع. وأغتنم هذه الفرصة لأحثّ السلطات الكورية الجنوبية على ألا تتبّع سياسة الآخرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان. أرجوكم توجّهوا إلى الجناح.

السيد خوخر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، سأكون مقتضباً جداً، فلا أود سوى التعليق قائلاً إننا لسنا بحاجة إلى ذكر موقف مؤتمر نزع السلاح المؤيد بالإجماع. فأنا أعتقد أننا لسنا بحاجة إلى إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بذلك. إذ ستسمح لكل دولة عضو الفرصة لتعبّر عن آرائها. فدعونا، إذن، نترك الأمر على ما هو عليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لكم. وأشكركم على عدم الإطالة.

إنه لحقّ عليّ أنا أن أشكر ممثل باكستان الموقّر. وأعتقد أن لا تناقض جوهري بين ما تقولونه وما قاله الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. فقد قال هو بنفسه: "لا اعتراض".

شكراً لكم، سيداتي وسادتي، سفراء الدول المجتمعة هنا في مؤتمر نزع السلاح وممثليها الموقرين.

ستُعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء، الموافق ٧ أيلول/سبتمبر، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

أشكركم وأتمنى لكم، بخاصة، شهية طيبة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.